



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الصفقات العمومية كآلية لبعث التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: حكومات مقارنة

الشعبة: العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

من إعداد الطالب(ة):

فراحي محمد

بوشعيب معمر

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

عباسي عبد القادر

الأستاذ:

مشرفا مقرر

فراحي محمد

الأستاذ:

مناقشا

بوغازي عبد القادر

الأستاذ:

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/09/17

شكر وتقدير

اشكر الله العزيز الوهاب على ما اعطى من جزيل نعمه ، ووفقتي في انجاز هذا العمل الى جادة الخير والصواب ، راجيا منه النجاح والدعاء المستجاب وان يجعل عملي هذا خالصا لجلال عظمته وانه كريم تواب .

الحمد لله الذي أمدنا بالعزيمة التي اتمننا بها هذا العمل ونفوت فرصة تقديم الشكر المستحق الى كل من ساعدني وزرع فيا روح المثابرة وانا لي بذلك دربي .

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم الى الأستاذ " فراحي محمد لقبوله الاشراف على مذكرتي والتي لم يبخل عليا بمعلوماته ومساعداته وتوجيهاته القيمة وصبره عليا الى غاية انجاز هذا العمل

"

الإهداء

الى رمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء عند البلاء من قال فيها الرسول صل الله عليه وسلم " الجنة تحت أقدام الأمهات " الى من سهرت الليالي من اجل راحتي وأضاءت لي الدرب بالشمول الى أول ما تلفظت به شفاهي أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله واطال في عمرها .

الى الذي أجبرتنى الدنيا ان افارقه الى روح الفقيد الذي لايزال مكانه شاغرا في قلبي أبي رحمه الله

الى كل من ساندني في حياتي وجعلها نور ولو بكلمة طيبة من قريب او بعيد .

الى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة التنمية المحلية و الصفقات العمومية.

المبحث الأول : دراسة نظرية حول التنمية المحلية

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الثاني : أبعاد و عوامل التنمية المحلية

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية

المبحث الثاني : ماهية الصفقات العمومية.

المطلب الأول : تعريف الصفقة العمومية

المطلب الثاني : كفيات إعداد الصفقة العمومية.

المطلب الثالث : إجراءات إعداد الصفقة العمومية.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية (بلدية اولاديعيش ولاية غليزان)

المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية (PCD)

المطلب الأول : طريقة تسجيلها

المطلب الثاني : مراحل انجازها

المطلب الثالث: أهدافها التنموية

المبحث الثاني : البرامج القطاعية للتنمية (PSD)

المطلب الأول : طريقة تسجيلها.

المطلب الثاني : مراحل انجازها

المطلب الثالث: أهدافها التنموية .

المبحث الثالث : دراسة حالة (مراحل إجراء صفقة عمومية في إطار مشروع تنموي ببلدية

أولاد يعيش ولاية غليزان)

المطلب الأول : تقديم البلدية

المطلب الثاني : نموذج عن مشروع تنموي في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD)

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تعد الصفقات العمومية , الأداة الإستراتيجية التي وضعها المشرع في أيدي السلطة العامة لإنجاز العمليات المالية المتعلقة بإنجاز و تسيير وتجهيز المرافق العامة , إذ أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على ضخ الأموال العامة من أجل تنشيط العجلة الإقتصادية ، وتحقيق التنمية المحلية وذلك بزيادة حجم النفقات العمومية ، ومنه فنظام الصفقات يعد الوسيلة الأمثل لإستغلال وتسيير الأموال العامة.

وقد عرف هذا النظام عدة تطورات منذ الإستقلال الى غاية يومنا هذا ، فصدر الأمر رقم 90/67 المؤرخ في 06/07/1967 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية تلاه المرسوم رقم 45/82 المؤرخ في 10/04/1982 المتضمن تنظيم الصفقات المتعامل العمومي، وعلى أثر التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينيات بتخليها عن نظام الإقتصاد الموجه وتبنيها لنظام إقتصاد السوق، إستلزم الأمر إعادة النظر في نظام الصفقات فصدر المرسوم التنفيذي رقم 434/91 المؤرخ في 09/11/1991 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ، ونظرا للنقائص التي كانت تشوب هذا المرسوم بعد أكثر من 10 سنوات من العمل به من جهة أخرى وتماشيا وتطور المرحلة الاقتصادية الجديدة والقائمة على فتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين سواء الوطنيين او الاجانب للمساهمة في بناء الإقتصاد الوطني صدر المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في 24/06/2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 301/03 المؤرخ في 11/09/2003 الذي ألغى المرسوم 434/91 وجاء لتكريس مبادئ المساواة والشفافية في إبرام الصفقات، ولعل آخر تعديل طرأ على قانون الصفقات العمومية نجد المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16/09/2015 وهو موضوع البحث.

تعرف الصفقات العمومية أنها "هي عقود مكتوبة تبرمها الدولة او العمالات او البلديات او المؤسسات او المكاتب العمومية ، قصد إنجاز أشغال او توريدات او خدمات ،ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ،تحدد بموجب مرسوم كيفيات تطبيق هذا القانون على الشركات الوطنية والمؤسسات والمكاتب العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري "

ويستفاد من هذا التعريف ان الصفقة العمومية تشمل العقود التي تبرمها الدولة ، الولاية ، البلديات ، المؤسسات والدواوين العمومية ذات الطابع الإداري ، إضافة الى الصفقات التي تبرمها الشركات والمؤسسات والمكاتب العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وقد حددت المادة الاولى ايضا اشكال الصفقة المبرمة بإنجاز العقود التالية: عقد الاشغال، عقد توريد، عقد تقديم الخدمات، عقد الدراسات .

ويقوم نظام الصفقات في الجزائر وفق مجموعة من الطرق تتعامل الإدارة بهم في مختلف تعاقداتها و المتمثلة في اسلوب التراضي حيث أن المناقصة هي إحدى طرق إختيار الملتزم لعقد صفقة اللوازم و الاشغال و الخدمات التي تحتاج إليها الإدارة، وقد تنوعت أشكال المناقصة بغية التخفيض جهود مبدأ الإرساء الآلي في المناقصات حيث يمكن أن تكون المناقصة وطنية أو دولية مفتوحة، محدودة، استشارة إنتقائية، مزيدة، مسابقة، أما أسلوب التراضي، فيعتبر أحد كفيات إبرام الصفقات العمومية بشكل مباشر بين الإدارة والمتعاقد معها ففي الإجراء لا تلتزم الإدارة بسلوك الإجراءات الدقيقة على عكس ما هو مقرر في المناقصة بل تكون لها الحرية في إختيار الطرف الآخر الذي ترى أنه يستجيب لكافة الشروط الملائمة و المطلوبة ويعتبر هذا الأسلوب أسلوبا استثنائيا حيث تعتبر المناقصة القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية، ولذلك نجد لجوء الإدارة المتعاقدة إلى أسلوب التراضي لا يتم إلا في حالات الإستعجال التي لا يمكن تأخيرها ، كما أن إعداد الصفقات العمومية يتطلب تحضيراً دقيقاً و مدروساً ويتحدد ذلك أساساً بتحديد الحاجيات في حين أن أغلب عمليات مراقبة تنفيذ الصفقات العمومية قد أثبتت أن هناك تذبذباً للمال العام وأن المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المتعلق بمصاريف التجهيز يضع الشروط الخاصة بتسجيل المشروع وبذلك يتم تسهيل عمل البائعين وإيجاد المناقصة الحقيقية الصحيحة و هذه المرحلة مهمة من حياة المشروع تؤكدتها المادة 42 من المرسوم الرئاسي 250/02 التي جاء فيها أن ملف المناقصة ينبغي أن يشمل على وصف دقيق للخدمات المطلوبة ومواصفاتها التقنية، إن تحديد الحاجيات المطلوبة يمر بمسار طويل تتحدد معالمه بما يلي:

احصاء الحاجيات، تحليل المعطيات، ضبط الحاجيات بدقة، إنجاز الدراسات المطلوبة، وان الدراسات المسبقة التي تقوم بها الادارة تسمح بتحديد دقيق للحاجيات المطلوبة وتسمح باتخاذ القرار النهائي لتنفيذ انجاز المشروع بصفة سليمة من الاخطاء، وعليه فإنه يتعين القول ان الدراسات المسبقة ضرورية لكل صفقة، وأنه يتعين أخذ الوقت اللازم الذي تقتضيه الدراسات واتخاذ القرارات والمخططات المطلوبة بكل وضوح واختيار مكتب او مكاتب للدراسات المؤهلة او المختصة بالنظر الى طبيعة كل مشروع .

والعمل على توافق الهيئة المتعاقدة مع مكاتب الدراسات، تنصب الدراسات عموما على النجاعة، الملائمة، التأثير على البيئة، الدراسات الجيوتقنية للارض، الدراسات القبلية، الدراسات المختلفة، اكتساب الارضية وتسجيل المشروع .

اما اهمية المشروع فتعود اساسا الى حيوية واهمية الصفقات العمومية بالنسبة للانشغالات الاقتصادية للدولة في اطار تهاافت المبادرات التنموية ومحاولة تكوين نظرة وفهم لادراك حقيقة التنمية، هذا من جهة وجهة أخرى تكمن أهمية الموضوع في قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الناحية القانونية .

وفي اختياري لموضوع البحث، تتراوح أسباب اختياره بين التبريرات الذاتية والأسباب الموضوعية، فيما يخص التبريرات الذاتية فهي مرتبطة بقناعة سابقة حول دراسة موضوع الصفقات العمومية، أما الأسباب الموضوعية فتتجلى في أهمية الموضوع في حد ذاته، اي ارتباط الصفقات بالتنمية المحلية .

كما لا يخلو أي بحث من الصعوبات، حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمتها، وما كان منها في هذا البحث جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه، وجزء آخر يرجع الى قلة المراجع التي تناولت موضوع الصفقات العمومية من زاوية التنمية .

كما يحتاج أي موضوع الى الاعتماد على اكثر من مدخل للبحث العلمي ومحاولة الاقتراب بشكل علمي من الاشكالية المطروحة ودراسة ابعاد الموضوع بشكل دقيق وعليه اعتمدنا

على منهج دراسة حالة للصفقات العمومية في الجزائر بالإضافة الى المنهج الوصفي الذي لا يخلو اي موضوع بحث من الاعتماد عليه.

وبما أن مجال الصفقات العمومية يشكل اهم مسار تتحرك فيه الاموال العامة فقد وددنا من خلال هذا العمل ان نوضح العلاقة التي تربط بين الصفقات العمومية والتنمية المحلية في الجزائر وهذا بغض النظر عن النقائص التي تشوب قانون الصفقات العمومية والمشاكل المترتبة عنها، لان غرضنا من هذه الدراسة هو تبيان مكانة الصفقات العمومية في إحداث التنمية المحلية، ومن أجل هذا طرحنا الإشكالية التالية:

الى اي حد يمكن تحقيق تنمية محلية في الجزائر من خلال الية الصفقات العمومية؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- كلما اعتمدنا ألية الصفقة العمومية كلما استطعنا تجسيد برامج تنموية على المستوى المحلي
- الية الصفقة العمومية ضرورة حتمية لتجسيد المشاريع التنموية في الجزائر باقل التكاليف.
- لتحقيق مبدأ المساواة في الاستفادة من المشاريع التنموية لابد من الإعتماد على ألية الصفقات العمومية باعتبارها عملية تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لدراسة التنمية

المحلية و الصفقات

العمومية

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة التنمية المحلية و الصفقات العمومية.

المبحث الأول : دراسة نظرية حول التنمية المحلية

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية.

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت بإهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها:

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية و الروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته¹.

وتعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجياتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتم خلالها التركيز على التحرك المجتمعي لحل المشكلات.

كما تعرف التنمية المحلية على أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية تنظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تتبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية و ينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، و إنما هو نوع من بث الفعالية و القدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لا مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات و تحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة².

1-وفاء معاوي،الحكم المحلي الرشيد كألية للتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010، ص52

2- المرجع نفسه، ص52

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها ” العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظورتحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة¹ .

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير الى أنها عملية التغيير التي تتم في اطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة .

والتنمية المحلية تعتمد أساسا على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

ومن هذه التعريف يمكن استخلاص تعريف اجرائي ”مجموعة الأساليب الادارية الملائمة في تشغيل الجهاز الاداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الانماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة“².

نخلص في الأخير الى ان التنمية المحلية باعتبارها رافدا ضروريا من روافد التنمية الشاملة، تعتمد أساسا على سكان المجتمع المحلي أنفسهم باعتبارهم اقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بغرض خدمة المجتمع واستدامة تنمية فهي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا“³.

1-وفاء معاوي ، مرجع سابق،ص53

2- محمد الطاهر عزيز ، أليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية.

3-وفاء معاوي ، مرجع سابق، ص53

المطلب الثاني : أبعاد و عوامل التنمية المحلية

1-البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الاقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع او القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز ببيها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي او الصناعي او الحرفي ولهذا فنجد ان المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالاضافة الى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز ببيها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى ، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات ...إلخ . هذه الهياكل القاعدة بالاضافة الى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فأنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بذلك الإقليم ، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة¹ .

2- البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار (بكل شفافية ، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حيز الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة ، وعليه نجد أن تستخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذ الجريمة ومحباً لوطنه ومن منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ...إلخ . كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا .

1-أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر.محاضرة ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2010، ص7.

3- البعد البيئي : أن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً بالاحتباس الحراري وفقدان طبقات الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 ، ومن الأهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة الى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتفيد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة .

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار الى مشكلتين ، الأولى مشكلة الأثار البيئية والثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية ”التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال “¹.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف إما حالت تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي ، وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

1- احمد غريبي ، مرجع سابق ، ص 9.

عوامل التنمية المحلية .

إن للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية اجتماعية سياسية... ولعل من ابرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية , ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي :

-وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته .

- النظرة الايجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة ، وبطرق وأساليب تلاؤم الظروف المحلية السائدة ، وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير .

- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط ، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والبيئية وأنماط حياتهم .

- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة .

- التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم .

- التدريب النابع من احتياجات وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع¹ .

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

.عوامل اجتماعية : ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ، وتحسين مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة .

عوامل اقتصادية : نمو ثقافة العمل والانجاز وتغيير المفاهيم المقترنة لبعض المهن والحرف ، وكذا تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية واستخدام تقنيات وتوطينها وتطور اساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط .

عوامل سياسية : عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية والمساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية .

1- احمد غريبي ، مرجع سابق ،ص 10

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و منها ما هو اجتماعي ويتضح ذلك فيما يلي :

المؤشرات الإقتصادية :

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نموا اقتصاديا والعكس صحيح .

الفقر : يتم اللجوء عادة إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة سكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ، وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن ذلك يعد مؤشرا على نجاح التنمية أما إذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا على فشل التنمية .

المؤشرات الاجتماعية :

معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين : وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة او كتابة جملة بسيطة وقصيرة ، وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع ، فكلما قلت نسبة الأمية في الدول دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من 1 بالمئة .

عدد السكان لكل طبيب : يدل هذا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل على تحسن إمكانية الحصول على العلاج المناسب ، فمثلا بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية 2005 في الولايات المتحدة 182 نسمة لكل طبيب وفي فرنسا 304 نسمة لكل طبيب ، لذلك تسعى الدول إلى زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار طويل وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيدا عن الضغط الكبير .

معدل النمو السنوي للسكان : إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية ، وأما إذا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها .

أمد الحياة : ويقصد به العمر المتوقع للفرد عند ولادته ، فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل امد الحياة في اليابان 82 سنة

المبحث الثاني : ماهية الصفقات العمومية.

مقدمة:

يحظى مجال الصفقات العمومية بأهمية بالغة خاصة بالنسبة لاقتصاد الدولة، وتعود هذه الأهمية إلى كون الصفقة العمومية الطريق القانوني الذي تستخدمه السلطة التنفيذية، والممثلة في الإدارات العامة التابعة لها، وكذا مختلف المتعاملين، من أجل إنجاز مشاريع ذو جودة عالية وبأقل التكاليف، وفي أقصر الأجل .

كما أن مجال الصفقات العمومية يحكمه العديد من الشروط، التي تم تحديدها من قبل الدولة، ذلك بسبب الصلة الوطيدة الموجودة بين الصفقة العمومية وبين الخزينة العامة، الأمر الذي استوجب على الدولة إخضاع هذا المجال لطرق خاصة، سواءا تعلق الأمر بمرحلة إبرام الصفقات العمومية، أو من الناحية الرقابية في مرحلة التنفيذ.

وفي حثنا هذا إشارة الى كفاءات وإجراءات اعداد وتنظيم الصفقات العمومية في الجزائر من خلال المرسوم الرئاسي الأخير 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المطلب الأول: تعريف الصفقة العمومية.

هي عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات.¹ كما تعرف المناقصة قانوناً بأنها إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.²

المطلب الثاني: معايير تحديد الصفقة العمومية

تحدد الصفقة العمومية وفق المعايير التالية:

1-المعيار العضوي: يعتبر من أبرز المعايير المحددة للصفقات العمومية وبموجبه يتم النظر إلى أطراف العقد دون الاعتداد بموضوعه حيث حددت المادة 6 من المرسوم الرئاسي 15-247 على سبيل الحصر الجهات التي تبرم عقودها مع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الصفقات العمومية وهي:

-الدولة.

-الجماعات الإقليمية.

-المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

-المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كلياً أو جزئياً بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية.³

باستثناء المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247:

-العقود المبرمة بين الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

¹خلاف فاتح، محاضرات في قانون الصفقات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل 2016/2015، ص8.

² حميدة احمد سرير، مقالة بعنوان : الصفقات العمومية وطرق ابرامها، جامعة المدية، ص.8.

³المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل 16سبتمبر 2017 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

-العقود المبرمة مع المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كلياً أو جزئياً بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية لما تزاوّل نشاطها لا يكون خاضعاً للمناقشة.

-العقود المتعلقة باقتناء أو تأجير أراضي أو عقارات.

-العقود المبرمة مع بنك الجزائر.

-العقود المبرمة بموجب إجراءات المنظمات و الهيئات الدولية أو بموجب الاتفاقيات الدولية أو بموجب الاتفاقيات الدولية، عندما يكون ذلك مطلوباً.

-العقود المتعلقة بخدمات الصلح والتحكيم.

-العقود المبرمة مع محامين بالنسبة لعقود المساعدة والتمثيل.

-العقود المبرمة مع هيئات مركزية للشراء خاضعة لقانون الصفقات، وتتصرف لحساب المصالح المتعاقد

2- **المعيار الموضوعي:** ينصب موضوع الخدمة التي يقدمها المتعامل الاقتصادي المتعاقد مع الإدارة على إحدى العمليات التالية:

أ- إنجاز الأشغال: حيث تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إبرام عقودها عن طريق "الصفقات العمومية" إذا تعلق الأمر بإنجاز منشأة أو أشغال بناء أو هندسة مدنية من طرف المقاول، كما تشمل بناء أو تجديد أو صيانة أو تأهيل أو تهيئة أو اصلاح أو تدعيم أو هدم منشأة أو جزء منها، بما في ذلك التجهيزات المرتبطة بها الضرورية لاستغلالها.

ب- اقتناء اللوازم: فضلاً عن إبرام العقود التي يكون موضوعها "إنجاز الأشغال" بناء على عقد الصفقات العمومية، تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إبرام النوع ذاته من العقود عندما يتعلق موضوع العقد باقتناء أو ايجار أو بيع بالإيجار بخيار الشراء من طرفها لعتاد أو مواد مهما كان شكلها، موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاطها لدى مورد، بما في ذلك أشغال وضع و تنصيب اللوازم، شريطة عدم تجاوز مبالغ تلك الأشغال قيمة هذه اللوازم، وقد وسعت الفقرة 9 من نص المادة 29 من المرسوم الرئاسي 15-247 من مجال عقود اقتناء اللوازم لتشمل صفقات لوازم مواد تجهيز

منشآت إنتاجية كاملة غير جديدة ، و التي تكون مدة عملها مضمونة او مجددة بضمن ، وقد أحالت كلفيات تطبيق ذلك إلى قرار يصدره الوزير المكلف بالمالية.

ج-إنجاز الدراسات: هي اتفاق بين الادارة ومتعاقد يلتزم بإنجاز دراسات محددة في بنود العقد لقاء مقابل مالي تلتزم المصلحة المتعاقدة بدفعه له تحقيقا للمصلحة العامة، حيث اشارت الفقرة 10 من المادة 29 من قانون الصفقات العمومية انها عقود تنصب على انجاز خدمات فكرية، أو إنجاز مهمات المراقبة التقنية أو الجيو- تقنية والاشراف ومساعدة صاحب المشروع المرتبطة بصفات الاشغال العامة، عن طريق "صفقات إنجاز الدراسات".

وقد تم تحديد بعض المهام المتعلقة بصفقة الاشراف على الانجاز، في إطار إنجاز منشأة أو مشروع حضري أو مناظر طبيعية تتمثل اساسا في:

- دراسة أولية أو التشخيص أو الرسم المبدئي.
- دراسات مشاريع تمهيدية موجزة ومفصلة.
- دراسات المشروع.
- دراسات التنفيذ أو عندما يقوم بها المقاول، تأشيرتها.
- مساعدة صاحب المشروع في إبرام وإدارة تنفيذ صفقة الأشغال، وتنظيم وتنسيق وتوجيه الورشة واستلام الأشغال.

د-تقديم الخدمات: تبرمها المصلحة المتعاقدة مع أحد المتعاملين الاقتصاديين من اجل تقديم خدمات محددة في دفتر الشروط والمشرع لم يحدد هدف هذا الشكل من الصفقات، بل اعتبر ان كل صفقة تختلف عن صفقات الاشغال واقتناء اللوازم وانجاز الدراسات هي صفقة عمومية للخدمات.

3-المعيار المالي: يقصد به العتبة المالية الدنيا التي نص عليها المرسوم الرئاسي حيث حددت المادة 13 من نفس المرسوم المبلغ التقديري لإبرام صفقة عمومية إذا كان يفوق 12.000.000 للأشغال واللوازم و6.000.000 للدراسات او الخدمات.

4-المعيار الشكلي: يقتضي اي عقد اداري الكتابة وبما ان الصفقات العمومية هي عقود إدارية فهي لا تخرج عن هذا الإطار، وتم تأكيده في المادة 2 في تعريف الصفقات انها عقود مكتوبة.

5- معيار البند غير المألوف: تتضمن عقود الصفقات العمومية شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق عقود القانون الخاص، تعطي للمصلحة المتعاقدة بامتيازات وحقوق في مواجهة المتعاملين الاقتصاديين ومن أبرزها سلطتها في الاشراف والرقابة وامتياز تعديل العقد ولها الحق في فسخ العقد بإرادتها المنفردة.¹

¹خلاف فاتح، مرجع سابق ص 14.

المطلب الثاني: كفيات اعداد الصفقات العمومية

حدد المشرع الجزائري القاعدة العامة في ابرام الصفقات العمومية والمتمثلة في اجراء طلب العروض والاستثناء متمثلا في اجراء التراضي وهو ما نصت عليه المادة39: تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة، او وفق التراضي¹.

الفرع الأول: اجراء طلب العروض.

استعمل المشرع الجزائري مصطلح طلب العروض في الامر 90/67 وفي الأوامر اللاحقة استعمل مصطلح المناقصة* وعاد ليستعمل مصطلح طلب العروض في المرسوم 247/15 وهناك اختلاف بين المفهومين فمصطلح طلب العروض يعد من ابرز أساليب ابرام الصفقات العمومية لما يتضمنه من ميزات إيجابية دفعت المشرع الفرنسي لتكريسه بدل الإبقاء على أسلوب المناقصة كاجراء شكلي تقليدي.

- اجراء طلب العروض:

يعرف على انه: اجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم احسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، استنادا الى معايير موضوعية تعد قبل انطلاق الاجراء.

والميزة الأساسية لهذا الاجراء هي اعتمادها على الاشهار الذي يعد اجراء الزاميا.

- المبادئ التي تحكم اجراء طلب العروض:

تنص المادة 5 من المرسوم 247/15 على انه: لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب ان تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات ضمن احترام احكام هذا المرسوم.

1-المادة39 من المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 16-09-2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

عدم التمييز سواء من حيث الشروط المتطلبة في العرض او مواعيد تقديم العروض او إجراءات الأبرام، وتنص المادة 02/54: يجب ان يستند تقييم الترشيحات الى معايير غير تمييزية، لها علاقة بموضوع الصفقة ومتناسبة مع مداها.

ب - مبدأ العلانية (الاشهار):

يقوم هذا المبدأ على ما يلي:

– مضمونه: اعلام المتعاملين بإجراء طلب العروض وابلغهم بشكلها والوثائق اللازمة للمشاركة فيها، وكيفية الحصول على دفتر الشروط واجال الإيداع ويتم ذلك باللغة العربية وبلغة اجنبية واحدة على الأقل.

– وسائل تكريس هذا المبدأ: يتم ذلك من خلال اشهار وطني وذلك من خلال النشر الاجباري في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي وعلى الأقل في جريدتين يوميتين موزعتين على المستوى الوطني وقد حددت المادة 61 من المرسوم 247/15 حالات اللجوء الاجباري الى الاشهار الصحفي وهي:

– حالة طلب العروض المفتوح.

– حالة طلب العروض مع اشتراط قدرات دنيا.

– حالة طلب العروض المحدود.

– المسابقة.

– التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء.

يكون طلب العروض محل اشهار محلي إذا تعلق موضوعها بعروض الأشخاص الإقليمية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها والتي تتضمن صفقات اشغال او لوازم ودراسات او خدمات يساوي مبلغها حوالي 100 مليون دج او يقل عنها او 50 مليون دج او يقل عنها ويتم الاشهار في يوميتين محليتين او

جهويتين والصاقيه بمقر الولاية والبلديات التابعة لها وغرفة التجارة والصناعة التقليدية والحرف والفلاحة للولاية والمديرية التقنية المعنية في الولاية.

- حرية المنافسة: يتم اتاحة الفرصة لكل من تتوفر فيه شروط التقدم الى المناقصة، الامر الذي يمكن المصالح المتعاقدة من اختيار أفضل العارضين.

- صور طلب العروض:

1- طلب العروض المفتوح: وهو ما نصت عليه المادة 43 ولا يتقيد بشروط ولا مؤهلات.

2- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا (المادة 42).

3- طلب العروض المحدود: يخص الدراسات والعمليات المعقدة او ذات الأهمية البالغة.

حالات التعاقد بطريقة الممارسة المحدودة: وتضم الحالات الآتية:

- الأشياء التي لا تصنع او تستورد او توجد لدى جهات او اشخاص بذواتهم.

- الأشياء التي تقتضي طبيعتها او الغرض من الحصول عليها ان يكون اختيارها او شراؤها من أماكن انتاجها.

- الاعمال الفنية التي يقوم بها فنيون او اخصائيون او خبراء بذواتهم.

- التعاقدات التي تقتضي اعتبارات الامن القومي ان تتم بسرية.

الفرع الثاني: المبادئ التي تحكم اجراء طلب العروض

1/ مبدأ الحرية:

تنص المادة 5 من المرسوم 247/15 على انه: لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب ان تراعى في الصفقات العمومية مبادئ الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات، ضمن احترام احكام هذا المرسوم.

كما تنص المادة 02/54: يجب ان يستند تقييم الترشيحات الى معايير غير تمييزية، لها علاقة بموضوع الصفقة ومتناسبة مع مداها. وعدم التمييز يكون سواء من حيث الشروط المتطلبة في العرض او مواعيد تقديم العروض او إجراءات الأبرام.

2/ مبدأ العلانية (الاشهار):

يقوم هذا المبدأ على ما يلي:

– مضمون مبدأ العلانية: من خلال اعلام المتعاملين بإجراء طلب العروض وابلغهم بشكلها والوثائق اللازمة للمشاركة فيها، وكيفية الحصول على دفتر الشروط وأجال الايداع ويتم ذلك باللغة العربية وبلغة اجنبية واحدة على الأقل.

– وسائل تكريس مبدأ العلانية: يتم ذلك من خلال اشهار وطني وذلك من خلال النشر الاجباري في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي وعلى الأقل في جريدتين يوميتين موزعتين على المستوى الوطني، وقد حددت المادة 61 حالات اللجوء الاجباري للإشهار الصحفي وهي:

– حالة طلب العروض المفتوح.

– حالة طلب العروض مع اشتراط قدرات دنيا.

– حالة طلب العروض المحدود.

– المسابقة.

– التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء.

يكون طلب العروض محل اشهار محلي إذا تعلق موضوعها بعروض اشخاص إقليمية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها والتي تتضمن صفقات اشغال او لوازم ودراسات او خدمات يساوي مبلغها حوالي 100 مليون دج او يقل عنها و 50 مليون دج او يقل عنها ويتم الاشهار في يوميتين محليتين او جهويتين

والصاغة بمقر الولاية والبلديات التابعة لها وغرفة التجارة والصناعة التقليدية والحرف والفلاحة للولاية والمديرية التقنية المعنية في الولاية.

- صور طلب العروض: يوجد ثلاث صور لطلب العروض.

1/ طلب العروض المفتوح والذي يكون بدون شروط ولا مؤهلات.

2/ طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا.

3/ طلب العروض المحدود: يخص الدراسات والعمليات المعقدة او ذات الأهمية البالغة.

ويمكن حصر حالات التعاقد بطريقة الممارسة المحدودة فيما يلي:

- الأشياء التي لا تصنع او تستورد او توجد الا لدى جهات او اشخاص بذواتهم.

- الأشياء التي تقتضي بطبيعتها او الغرض من الحصول عليها ان يكون اختيارها او شراؤها من أماكن انتاجها.

- الاعمال الفنية التي يقوم بها الفنيون او الاخصائيون او خبراء بذواتهم.

- التعاقدات التي تقتضي اعتبارات الامن القومي ان تتم بسرية.

الفرع الثالث: التراخي كاستثناء عن الصففة العمومية

نصت عليه المادة 39 من المرسوم 247/15 ويعرف على انه اجراء استثنائي لابرار الصفقات العمومية يسمح بتخصيص الصفقة الى متعامل اقتصادي دون الدعوة الشكلية الى المنافسة.

¹ المادة 42 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16-09-2015

- صور التراضي:

1/ البسيط: ويتضمن 6 حالات وهي:

- حالة الاحتكار لاعتبارات تقنية او ثقافية او فنية او لحماية حقوق حصرية.

- حالة الاستعجال الملح المعلل بوجود خطر .

- حالة تموين مستعجل مخصص لضمان توفير حاجات السكان الأساسية.

- حالة مشروع ذي أولوية وذو أهمية وطنية يكتسي طابعا استعجاليا ويتطلب موافقة مجلس الوزراء اذا كان المبلغ يفوق 10 مليار دج والى الموافقة المسبقة اثناء اجتماع الحكومة اذا كان المبلغ يقل عن 10 مليار دج.

- عندما يتعلق الامر بترقية الإنتاج او الأداة العمومية للإنتاج وهنا نفس الشروط بالنسبة للحالة السابقة.

- حالة وجود نص تشريعي او تنظيمي يمنح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية.

2/ بعد الاستشارة: ويشمل 5 حالات وهي:

- حالة عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية مع تاهيل عرض واحد.

- حالة صفقات الدراسة واللوازم والخدمات الخاصة.

- حالة صفقات الاشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة.

- حالة الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ وكانت طبيعتها لاتتلاءم مع اجال طلب عروض جديد.

- حالة العمليات المنجزة في اطار استراتيجية التعاون الحكومي او في اطار اتفاقيات ثنائية تتعلق بالتمويلات الامتيازية وتحويل الديون الى مشاريع تنمية¹.

¹خلاف فاتح، محاضرات في قانون الصفقات العمومية طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 247/15، مطبوعة محكمة لطلبة القانون العام، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016/2015.

المطلب الثالث: إجراءات اعداد الصفقة العمومية

قبل الإعلان عن الصفقات العمومية وجب تحديد الشروط الواجب توفرها للجوء أولاً لإبرام الصفقات العمومية وثانياً إعداد دفتر شروط يتضمن عدة وثائق تحدد كيفية وإجراءات ابرام الصفقات والشروط الواجب توفرها في المتعاقدين.

الفرع الأول: الإعلان (دفتر الشروط)

أولاً: دفتر الشروط

وثيقة رسمية تضعها المصلحة المتعاقدة بإرادتها المنفردة، تحدد من خلالها سائر الشروط التي تبرم وتنفذ وفقها الصفقات العمومية. ويتم إعداده قبل الإعلان عن المنافسة وتعد من العناصر المكونة للصفقات العمومية وجزأ لا يتجزأ منها، حيث تلتزم الإدارة ببندوها كما يلتزم المتعاملين الإقتصاديين بمضمونها متى وقعوا على العقد المتعلق بها.¹

ويشمل دفتر الشروط حسب المادة 26 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ما يلي:

أ/ دفاتر البنود الإدارية العامة: دفاتر إدارية معدة مسبقاً وتطبق على كل الصفقات العمومية الأشغال، اللوازم، الدراسات والخدمات. تهدف لبيان الأحكام الملزمة لكل طرف ويوافق عليها بموجب قرار وزاري.

ب/ دفاتر التعليمات المشتركة: تحدد الترتيبات التقنية المطبقة على كل نوع من الصفقات. يتم التصديق عليها من طرف الوزير المعني.²

ج/ دفتر التعليمات الخاصة: تحدد الشروط الخاصة لكل صفقة وبالتفصيل. ويمكن لهذا الدفتر أن يضع إستثناءات على القواعد العامة التي يتضمنها دفتر البنود الإدارية العامة.³

¹ بوشيرب مليكة، المتعامل مع الإدارة في عقود الصفقات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون الهيئات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013/2014، ص ص. 20-21.

² المادة 26 من المرسوم الرئاسي 15-247

³ بوشيرب مليكة، المتعامل مع الإدارة في عقود الصفقات العمومية. مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، القانون العام. قانون الهيئات الإقليمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمان ميرة _ بجاية _ 2013-2014 ص 26

ثانيا: مرحلة الإعلان

تكريسا لمبدأ علانية الصفقات العمومية يقتضي وجوبا إشهارها من أجل إعلام أكبر عدد من المتعاملين الإقتصاديين، وذلك بعد دراسة موضوع الصفقة وإعداد دفتر الشروط

حيث أكد المشرع الجزائري على إلزامية الإشهار الصحفي في نص المادة 61 من المرسوم 15-247. وحدد البيانات الإلزامية الواجب تضمينها في الإعلان وهي حسب نص المادة 62 من المرسوم السالف الذكر كالتالي:

- تسمية المصلحة المتعاقدة وعنوانها ورقم تعريفها الجبائي
 - كيفية طلب العروض
 - شروط التأهيل أو الإنتقاء الأولي
 - موضوع العملية،
 - قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة
 - مدة تحضير العروض ومكان إيداعها مع مدة صلاحية العروض
 - إلزامية كفالة التعهد، وثمان الوثائق، عند الإقتضاء¹
- وباستقراء نص المادة 65 من المرسوم نفسه فإن الإعلان ينشر:
- باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل
 - في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي
 - في جريدين يوميتين وطنيتين
- كما أن الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة يكون في الجرائد التي نشر فيها إعلان طلب العروض. مع تحديد السعر وأجال الإنجاز وكل العناصر التي سمحت بإختيار حائز الصفقة العمومية.

ويكون الإشهار محلي في حالة صفقات الأشغال واللوازم التي يساوي مبلغها أو يقل عن 100.000.000 دج و صفقات الدراسات والخدمات التي يساوي مبلغها أو يقل عن 50.000.000 دج. حيث يتم نشر إعلان طلب العروض في يوميتين محليتين أو جهويتين، الصاق الإعلان بالمقرات المعنية للولاية ولكافة بلدياتها، لغرفة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية والحرف والفلاحة للولاية، للمديرية التقنية المعنية في الولاية.²

¹ المادة 62 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
² المادة 65 من المرسوم 15-247.

الإعلان الإلكتروني: تماشياً مع التطورات التكنولوجية وتعزيزاً لمبدأ العلنية وللحصول على أكبر عدد من العروض، تم إضافة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية. وهذا ما يستفاد من مضمون الشق الثاني من الفقرة الثالثة من نص المادة 66 من المرسوم السابق الذكر. كما تنص المادة 204 من نفس المرسوم على ما يأتي: " تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية...."¹

وتضع المصلحة المتعاقدة تحت تصرف المؤسسات دفتر الشروط الذي يجب أن يسحب من طرف المرشح أو المتعهد كما يمكن أن يرسل إلى المترشح الذي يطلبه.²

ثالثاً: مرحلة ايداع العروض

بعد الإعلان عن طلب العروض وسحب المرشحين لدفتر الشروط للتعرف على تفاصيل الشروط المطلوبة للتعاقد، نصت المادة 67 على وجوب اشتغال العروض على ملف الترشيح والعرض التقني والعرض المالي. وأهم ما يحتويه كل ملف مايلي:

(1) ملف الترشيح: * تصريح بالترشيح إذ يشهد المرشح بأنه غير مقصي أو ممنوع من المشاركة، ليس في حالة تسوية قضائية، مسجل في السجل التجاري، حاصل على رقم التعريف الجبائي.

* وثائق تقييم قدرات المرشحين عند الاقتضاء، قدرات مهنية، قدرات مالية، قدرات تقنية

(2) العرض التقني: تصريح بالاكنتاب، كل وثيقة تسمح بتقييم العرض التقني، دفتر الشروط يحتوي في آخر صفحته على العبارة "قرئ وقبل" بخط اليد.

(3) العرض المالي: جدول الأسعار بالوحدة، تفصيل كمي وتقديري، التفصيل الفرعي للأسعار بالوحدة، التفصيل الوصفي التقديري المفصل.

يوضع كل ملف في ظرف خاص به مقفل بإحكام. يبين كل منها تسمية المؤسسة ومرجع طلب العروض وموضوعه وتتضمن عبارة "ملف الترشيح" أو "العرض التقني" أو "العرض المالي". وتوضع كلها في ظرف آخر مقفل بإحكام ومغفل، يحمل عبارة "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض _ طلب العروض رقم.... _ موضوع طلب العروض"³

¹ خلاف فاتح، مرجع سابق. ص 46

² المادة 63 من نفس المرسوم.

³ المادة 67 من المرسوم السالف الذكر.

الفرع الثاني: لجان الصفقات العمومية

بعد إعلان المصلحة المتعاقدة عن طلب العروض وتحديد شروطها، يتقدم المتعاملون الاقتصاديون لسحب دفتر الشروط الذي على أساسه يتم إعداد العروض وفق الشروط المطلوبة وفي المدة المحددة. كما يجب أن تشتمل هذه العروض على ملف المترشح، الملف التقني والملف المالي، يوضع كل واحد منها في ظرف مقفل ويكتب عليه عبارة " لايفتح"، توضع الأظرفة الثلاثة في ظرف كبير مقفل ويرسل إلى المصلحة المتعاقدة عن طريق البريد أو يودع في المكتب الخاص بالصفقات على مستوى المصلحة المتعاقدة حيث يختم ويسجل ويرقم.

لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض :

تتولى لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مهمة فتح الأظرف وكذلك تقييم العروض تسجل أشغال اللجنة المتعلقة بفتح الأظرفة في سجل أول خاص ويكون مرقم ومختوم من قبل الأمر بالصرف وسجل ثاني يخصص لتقييم العروض مرقم كذلك ومختوم من قبل الأمر بالصرف شأنه شأن السجل الأول أي سجلان منفصلان¹ تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بعمل إداري تقني، فتقييم عروض المتعاملين الاقتصاديين الذين تقدموا بتعهداتهم، حيث حددت المادة 72 من المرسوم الرئاسي 247/15 مهام اللجنة وهي:

- إقصاء العروض غير المطابقة لمحتوى دفتر الشروط.
- تعمل على تحليل العروض المتبقية في مرحلتين على أساس المعايير والمنهجية المنصوص عليها صراحة في دفتر شروط الصفقة حيث:
- * تقوم في مرحلة أولى بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء العروض التي لم تحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط.
- * تقوم في مرحلة ثانية بدراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم في الأول تقنيا مع ترتيبهم حسب العرض المالي.

¹ طبقا للمادة 3/162 من المرسوم الرئاسي 247/15.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

"بلدية اولاد يعيش

ولاية غليزان"

الفصل الثاني : دراسة ميدانية (بلدية اولاديعيش ولاية غليزان)

المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية (PCD)

يتعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية ، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة . يستدعي تعداد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل ، ومن ثم تختلف طرق تسجيلها وإنجازها وكذا الأهداف التنموية التي وضعت من أجلها ، والتي نبينها كما يلي :

المخطط البلدي للتنمية ، هو برنامج للدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 ، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية ، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

المطلب الأول : طريقة تسجيلها

تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية ، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي ، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة ، بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية .

من خلال إعداد البطاقة التقنية ، يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل ، والكلفة المالية للمشروع¹ .

1- المنشور رقم 1 المؤرخ في 12-08-1972 ، المتعلق بتسيير مخططات التنمية الصادرة عن كتابة الدولة للتخطيط ، الجزائر.

تعرض الاقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعاً لأهمية كل مشروع ، حيث يتم التأهيل والمصادفة على المشاريع المقبولة واقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة المشاريع القطاعية للولاية(PSD) .

تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد القرارات المتخذة والمتوصل إليها ، ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية ، وتحت الرئاسة والي الولاية ، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية(DPAT) بالولاية ، وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة ، المرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة ، تتوج أشغالها بالمصادفة على المشاريع المقبولة وتسجيلها ، وقد يؤجل التكفل ببعض الآخر منها لسنوات قادمة حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة ، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية .

المطلب الثاني : مراحل انجازها

بعد أن يتم إعداد المخطط الخاص بالتنمية المحلية ، وفق الإجراءات والمراحل المذكورة أعلاه ، وفي حدود الموارد المالية والوسائل المتوفرة ، يبلغ مقرر تسجيل العمليات إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق رئيس الدائرة .

بعد استلامه للمقرر السابق الذكر ، يدعو إلى عقد جلسة مداولة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي ، يعلمهم من خلالها بالمشاريع المشار إليها في مقرر تسجيل العمليات التي استفادت منها البلدية خلال هذه السنة ، لتتم بعد ذلك المصادقة الموافقة على إدخال شريحة العمليات الجديدة إلى مدونة مخططات البلدية للتنمية ، وذلك وفق مداولة تسمى ”مداولة جدول العمليات ، ثم يتم ضمن مداولة أخرى تحديد كيفية تنفيذ هذه العمليات ، إما عن طريق المقاوله بالكيفيات والإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية¹ ، أو بالوسائل الذاتية للبلدية.

1-قانون الصفقات العمومية.

في أكثر الحالات ، وبتعليمات من الوصاية الإدارية للبلدية ، يتم تفادي التنفيذ عن طريق الوسائل الذاتية للبلدية ، كون هذه الأخيرة لا تتوفر على وسائل الإنجاز اللازمة ، كم انها تفتقر الى المؤهلات التقنية والمالية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، الحرص على تفادي العمليات المالية المشبوهة (تحويل واستغلال المال العام في أغراض شخصية)، المتربة على إنجاز مثل هذه العمليات .

يتولى مكتب التجهيز بالبلدية وتحت إشراف ومتابعة أمينها العام إعداد عقد أو صفقة المشروع لفائدة المقاوله الفائزة بالصفقة (القيام بخدمات ، (القيام بخدمات ، إقتناء تجهيزات عمومية أو إنجاز أشغال) يودع الملف الإداري والتقني مرفوقا بمداولة في الموضوع لدى مصالح الدائرة للمصادقة عليه ، بعد المصادقة على مداولة العقد أو الصفقة الخاصة بالمشروع من طرف الوصاية الإدارية ، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للبلدية صاحبة المشروع ، بإعطاء ما يسمى بالأمر بالخدمة لبدء الأشغال ، تبعا لبنود صفقة المشروع .

بالموازاة مع تنفيذ الأشغال ، يتم منح الإعتمادات المالية من طرف مدير التخطيط و التهيئة العمرانية، ممضية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي و مؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المعنية بالمتابعة .

بعد إنجاز المشروع التنموي بصفة نهائية وفق شروط بنود الصفقة، يتم منح مقاوله الإنجاز محضر الإستلام المؤقت للمشروع ليوضع موضع الخدمة و الإستغلال .

المطلب الثالث: أهدافها التنموية

بعد التأكد من سلامة الإنجاز بالنسبة للمشاريع، وعدم ظهور عيوب تقنية خلال فترة الضمان ، والتي تكون غالباً سنة، تمنح للمقاول وبنفس إجراء الإستلام المؤقت، محضر الإستلام النهائي ، و غلق العملية المنجزة بما يسمى ”بطاقة الغلق النهائي للمشروع“ ، ليكون بذلك المشروع قد إستوفى الأهداف التي وضع من

أجلها وتبعاً للاحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز ، ليتم إستغلاله من طرف مواطني البلدية حسب النشاط المنوط به .

المبحث الثاني : البرامج القطاعية للتنمية (PSD)

حسب ماقضت به المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 81-380، هناك نوعان من المخططات فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية ، هناك مخطط ثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية (PSD)¹ .

المطلب الأول : طريقة تسجيلها.

هو مخطط ذو طابع وطني ، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ، ويتم تسجيل ذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك .

ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها .

1-رشيد احمد عبد اللطيف ،اساليب التخطيط للتنمية ،المكتبة الجامعية ،(بدون طبعة)
،2002،ص19-20.

المطلب الثاني : مراحل إنجازها :

بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية ، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي ، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقولة الإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية (قطاع الري، الأشغال العمومية... الخ) مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقولة صاحبة المشروع ، لتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة إنجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة من طرف الدولة مثل هيئة المراقبة التقنية للبناء في قطاع السكن والتجهيزات العمومية ، وهيئة المراقبة للري.

كما يمكن اشتراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات السابقة الذكر في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية. في هذا الصدد نشير إلى أهمية وجود الدراسات التقنية و الوعاء العقاري ، والتي أصبحت حجر زاوية تركز عليها مثل هذه المشاريع .

المطلب الثالث: أهدافها التنموية

- هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية ، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في إختيار موقعها (الإختيار المسبق لأرضية المشروع).

-تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية .

- تصحيح الإختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية ، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية.

- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

- الدعم و المساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية .
- المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطن¹ .

1-التعليمة الوزارية رقم 1768 المؤرخة في 2009/12/17،الصادرة عن وزير المالية، المتعلقة بتنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 227/79، المؤرخ في 1998/07/13،المعدل و المتمم،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.

المبحث الثالث : دراسة حالة (مراحل إجراء صفقة عمومية في إطار مشروع تنموي ببلدية أولاد يعيش ولاية غليزان)

المطلب الأول : تقديم البلدية

موقع البلدية وحدودها :

تقع بلدية أولاديعيش جنوب شرق ولاية غليزان ، يحدها من الشمال بلديتي جديوية ولحلاف من الجنوب بلدية الحاسي ، من الشرق بلديتي عمي موسى وعين طارق ومن الغرب بلديتي زمورة ومنداس .

-مساحة البلدية :تقدر مساحة البلدية ب : 14560 هكتار .

-عدد السكان (حسب الإحصاء الأخير) :يبلغ عدد سكان البلدية 8916 نسمة حسب احصاء

سنة 2010 .

-تركيبية وخصوصية البلدية :

تأسست بلدية اولاديعيش سنة 1957 بموجب القرار المؤرخ في 1956/12/04 وكانت تابعة لدائرة واد رهيو ولاية مستغانم وبعد التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984 أصبحت تابعة لدائرة عمي موسى ولاية غليزان ، تبعد عن مقر الولاية ب 50 كلم ، رقمها الوطني : 4805 ورمزها البريدي 48019 كما تعتبر بلدية أولاديعيش منطقة فلاحية بالدرجة الأولى حيث يعتمد أغلب سكانها على الفلاحة وتربية المواشي .

وكباقي بلديات الولاية فقد إستفادت بلدية أولاد يعيش من عدة مشاريع تنموية في مختلف القطاعات وقد ارتأينا في عملنا هذا أن نعالج مشروع من تلك المشاريع من خلال تتبع مراحل إنجازها ، و الوقوف على أهمية و دور الصفقات العمومية في تجسيد المشاريع على أرض الواقع والمساهمة بذلك في تحقيق التنمية المحلية .

المطلب الثاني: نموذج عن مشروع تنموي في إطار مخطط البلدي للتنمية (PCD)

ا- تقديم المشروع: إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية أولاديعيش و دوار العمايرية على

مسافة 5,5 كلم بتكلفة تقدر ب 33 مليون دج وهو مشروع في إطار مخطط البلدية للتنمية

مدة الانجاز: خمسة أشهر

ب - مراحل إنجاز المشروع:

- عند نهاية كل سنة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاديعيش باستدعاء كل من

أعضاء المجلس الشعبي البلدي وممثلي المجتمع المدني المتكون من أعيان البلدية و إدارات

وفلاحين و الطبقة المثقفة و أئمة المساجد الخ للمشاركة في إقتراح مشاريع تنموية لرفع الغبن

عن المواطنين و ترسيخ الديمقراطية التشاركية بتبادل الأفكار و الآراء ودراسة المشاريع التي

لها أثر مباشر على المواطن وحياته اليومية وتختتم هذه الجلسة بمحضر اقتراحات مشاريع حسب

الأولوية.

- يسلم هذا المحضر إلى اللجنة التقنية البلدية لتحريير بطاقة تقنية لكل مشروع.

- يتم ارسال هذه الإقتراحات إلى السيد والي الولاية تحت اشراف رئيس الدائرة

- دراسة الاقتراحات من قبل الوالي واعطاء الاولوية للمشاريع التي لها أثر مباشر على

المواطن.

- صدور القبول من قبل الوالي و ارسال مبلغ حسب البطاقة التقنية للمشروع.

- من بين المشاريع المقبولة مشروع إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية أولاد يعيش ودوار

العمايرية والذي تم برمجته في إطار مخططات البلدية للتنمية .

- بعد قبول المشروع من طرف السلطة الوصية يتم تحرير دفتر الشروط ، ويتم استدعاء

لجنة الصفقات من أجل دراسة ومناقشة دفتر الشروط ومن ثمة المصادقة عليه عن طريق توقيع

محضر قبوله .

- يتم تحرير اعلان عن الصفقة وارساله الى مؤسسة النشر و الإشهار لإصداره في جريدتين

وطنيتين، باللغتين العربية و الفرنسية و تحدد فيه مدة ايداع العروض ب12 يوم من تاريخ

صدوره في أول جريدة والذي كان بتاريخ 2018/07/01

- تم استقبال المشاركين و منحهم دفتر الشروط بعد تسديد مبلغ 10,000,00 دج لدفتر الشروط الواحد وقد كان عدد المشاركين 04 مشاركين.

- استقبال العروض في اليوم الأخير لايداع العروض على الساعة الواحدة زوالا وذلك

بتاريخ 2018/07/12

- تمت عملية فتح الأظرفة على الساعة الثانية زوالا من نفس اليوم مع حضور المشاركين الأربعة ، وتجدر الإشارة أنه عند عملية الفتح تقوم اللجنة باشعار مكتب الصفقات بالوثائق الناقصة و تتم مراسلة المشاركين في مدة أقصاها 10 أيام لإتمام ملفاتهم.

- تقوم لجنة الصفقات بتقييم العروض حسب دفتر الشروط واختيار المشارك صاحب أقل عرض مالي والذي يقدر ب 32,958,000,00 دج لفائدة المقاول السيد قدور محمد من ولاية الشلف .

- تم الاعلان عن الفائز عن طريق الاعلان عن المنح المؤقت في جريدتين وطنيتين باللغتين العربية و الفرنسية بتاريخ 2018/07/25 .

- بعد انتهاء فترة الطعون المقدرة بعشرة (10) أيام من تاريخ الاعلان ،يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باستدعاء المجلس الشعبي البلدي للمصادقة على الصفقة المبرمة بين بلدية أولاد يعيش و السيد قدور محمد بتاريخ 2018/08/06.

- بعد المصادقة على المداولة من قبل المجلس ترسل الى مصالح الدائرة للمصادقة عليها من طرف رئيس الدائرة.

- بعد المصادقة من قبل مصالح الدائرة، يقوم مكتب الصفقات بالبلدية بتحرير الصفقة و استدعاء لجنة الصفقات للمصادقة عليها عن طريق محضر.

- بعدها ترسل الى مصالح المراقبة المالية للتأشير عليها مع جميع الوثائق التابعة لها والمتمثلة في : محضر فتح الأظرفة ، تقييم العروض ، الاعلان في جريدتين وطنيتين ، المنح المؤقت ، مقرر التأشير ، محضر لجنة الصفقات لدراسة دفتر الشروط و محضر الصفقة .

- بعد التأشير عليها من طرف المراقب المالي قام رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار الأمر بالخدمة بتاريخ 2018/09/09 و استدعاء المصالح التقنية لمباشرة الخدمة (المصالح التقنية للدائرة + المصالح التقنية للبلدية)

- تتم الأشغال وفق الكشف الكمي و التقني للمشروع وقد تم الانجاز في أجله المحدد ب (05) خمسة أشهر بتكلفة 3295800000 دج وتم الاستلام المؤقت بتاريخ 2018/12/21 وتم تحرير بطاقة غلق المشروع بتاريخ 2018/12/31 في انتظار انتهاء مدة الضمان المقدره بسنة واحدة أي الى غاية نهاية 2019 يتم تسليم مبلغ الضمان البنكي و المقدر ب 05% من تكلفة المشروع .

الخطمة

خاتمة:

حاولت الجزائر خلال مراحل عديدة سن ترسانة من القوانين في مجال تنظيم واعداد الصفقات العمومية اخرها المرسوم الرئاسي 247/15، الهدف منها دفع العملية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي للنهوض بالمستويات التنموية وطنيا ومحليا.

وقد ركزت اغلب هذه المراسيم على كفيات وإجراءات حددها المشرع الجزائري لغاية تتمثل في الحفاظ على المال العام وترشيد النفقات مع إعطاء دور للمتعاملين (المتعهدين) الاقتصاديين في العملية التنموية عن طريق التعاقد الذي يظهر في شكل الصفقة العمومية التي هي مجال بحثنا.

المراجع

قائمة المراجع:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس المحاسبة، قانون الصفقات العمومية، 2012.
- 2-خلاف فاتح، محاضرات في قانون الصفقات العمومية طبقا لاحكام المرسوم الرئاسي رقم 247/15، مطبوعة محكمة لطلبة القانون العام، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016/2015.
- 3-زواوي عباس، طرق وأساليب ابرام الصفقات العمومية في ظل احكام المرسوم 15/247.
- 4-المرسوم رقم 15/247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50 ، بتاريخ: 20 سبتمبر 2015.
- 5-قدوج حمامة، عملية ابرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، ط.2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 6-بوشيرب مليكة، المتعامل مع الإدارة في عقود الصفقات العمومية .مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، القانون العام. قانون الهيئات الإقليمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمان ميرة _ بجاية _ 2013.2014-
- 7-القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر، عدد 14 لسنة 2006
- 8-رشيد احمد عبد اللطيف ،اساليب التخطيط للتنمية ،المكتبة الجامعية ،(بدون طبعة) ،2002،
- 9-وفاء معاوي،الحكم المحلي الرشيد كألية للتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010.
- 10- محمد الطاهر عزيز ، أليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية.
- 11-أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر.محاضرة ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2010.

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

**WILAYA DE RELIZANE
DAIRA DE AMMI MOUSSA
COMMUNE DE HASSI**

CAHIER DES CHARGES

**AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT AVEC EXIGENCE DE
CAPACITES MINIMALES N°: /2019 RELATIVE A :**

PROJET

**PROJET : Entretien du chemin reliant Douar Mekanine au Douar Ouled
Amar sur 03.5 km Commune EL HASSI.**

PROGRAMME: PCD 2019

**Date et heure de dépôt des offres : a 13h.00
Date et heure d'ouverture des plis :a 14h.00**

I – CAHIER DES CLAUSES ADMINISTRATIVES GENERALES INSTRUCTIONS AUX SOUMISSIONNAIRES

A-DISPOSITIONS GENERALES

ARTICLE 01 : OBJET DU CAHIER DES CHARGES.

Le présent cahier des charges à pour objet :

PROJET : Entretien du chemin reliant Douar Mekanine au Douar Ouled Amar sur 03.5 km Commune EL HASSI.

ARTICLE 02 : CAPACITES MINIMALES DEMANDES

Ne peuvent soumissionner pour la réalisation de ces travaux, que les entreprises ou groupement d'entreprises ayant :

a- Capacités professionnelles: certificat de qualification et de classification, en cours de validité (activité principale TRAVAUX PUBLICS) catégorie **QUATRE (04)** ou plus.

b- Capacités techniques: Les entreprises ayant réalisés au moins deux (02) projets de même nature (projet en BB à réaliser 1500 tonnes et plus en BB par Projet).

c- Capacités financières: Les entreprises ayant une moyenne du chiffre d'affaire réalisé pendant les trois (03) dernières années (2015, 2016 et 2017) \geq 40.000.000,00 DA.

ARTICLE 03 : ELIGIBILITE DES CANDIDATS

Seules les entreprises ayant une qualification et classification professionnelle **catégorie QUATRE (04) ou plus**, activité principale (**TRAVAUX PUBLICS**) et ayant les capacités techniques et financières cités ci-dessus peuvent soumissionner pour le présent cahier des charges.

Les soumissionnaires intéressés pour réaliser ce projet peuvent retirer le cahier de charge d'opération auprès du service - des marchés - de commune **EL HASSI** contre paiement contre le paiement de **5.000,00 DA** au niveau de trésorier communale de HASSI à AMMI MOUSSA..

ARTICLE 04 : DEFINITION DES TERMES UTILISENT DANS LE PRESENT CAHIER DES CHARGES

a) Le service contractant : désigne le maître de l'ouvrage.

b) Le partenaire cocontractant : Désigne le soumissionnaire qui a été retenu en vue de contracter le marché, objet d'Appel d'offre.

c) Le marché : signifie l'accord passé entre le service contractant et le partenaire cocontractant et se définit par les clauses et conditions auxquelles les deux parties adhèrent pleinement en vue de l'exécution des travaux, objet d'Appel d'offre.

d) Le soumissionnaire: désigne l'entreprise qui a présenté une offre en vue d'exécuter les travaux, objet du cahier des charges.

ARTICLE 05 : VISITE DU SITE

Il est recommandé aux candidats de visiter et d'examiner les lieux des travaux et des environs, de prendre connaissance du dossier d'exécution et de réunir sous leur propre responsabilité tous les renseignements qui pourraient leur être nécessaires pour préparer leurs offres et prendre un engagement contractuel. Les dépenses résultant de cette visite seront à leur charge.

B - DOSSIER DE L'APPEL D'OFFRE

ARTICLE 06: PUBLICATION DE L'APPEL D'OFFRE

L'avis d'appel d'offres est rédigé en langue arabe et, au moins, dans une langue étrangère. Il est publié obligatoirement dans le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (BOMOP) et, au moins, dans deux quotidiens nationaux, diffusés au niveau national conformément à l'article 65 du décret présidentiel n° 15-247 du 16/09/2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations du service public.

ARTICLE 06: DEMANDE D'ECLAIRCISSEMENT

Tout Soumissionnaire désirant obtenir de l'éclaircissement sur les dossiers d'appel d'offres peut notifier sa requête au maître de l'ouvrage par écrit, télex ou télégramme.

Ce dernier répondra par écrit à toutes demandes reçues au moins trois (03) jours avant la date limite de dépôt des offres, une copie de cette réponse indiquant la question posée mais ne mentionnant pas son auteur sera adressé par écrit à tous les soumissionnaires ayant retirée le présent cahier des charges .

ARTICLE 08 : MODIFICATION DU CAHIER DES CHARGES

Le service contractant peut, avant la fin de la durée de préparation des offres, apporter des modifications ou des compléments au dossier de l'appel d'offres et cela par sa propre initiative ou en réponse à une demande d'éclaircissement, celui-ci doit alors notifier ces modifications ou compléments éventuels par le biais d'un additif , sera transmis par écrit à tous les candidats au plus tard dans les trois (03) jours avant la date de dépôt des offres qui suivent la première parution d'appel d'offres. Ces éventuelles modifications sont opposables à tous les candidats afin de leur donner le temps nécessaire pour procéder aux changements éventuels. Le service contractant peut, quand les circonstances le justifient, proroger la durée de préparation des offres. Dans ce cas, il en informe les candidats par tout moyen, conformément aux dispositions de l'article 66 alinéa 02 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

C - PREPARATION DES SOUMISSIONS

ARTICLE 09 : CONTENU DU DOSSIER DE SOUMISSION

En application des dispositions de l'article 67 du décret présidentiel n°15-247 du 16 Septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, les offres doivent comporter les dossiers suivants :

- 1. Un dossier de candidature ;**
- 2. Une offre technique ;**
- 3. Une offre financière.**

1-Le dossier de candidature contient :

- la déclaration de candidature ;
- La déclaration de probité ;
- Les statuts pour les sociétés (copie) ;
- Les documents relatifs aux pouvoirs habilitant les personnes à engager l'entreprise ;
- Pièces Fiscales et Parafiscales (**Extrait de rôle, CNASAT, CASNOS, CACOBATH**) en cours de validité, apparue ou avec échéance (copie)
- le numéro d'identification Fiscale (NIF)
- tout document permettant d'évaluer les capacités des candidats, des soumissionnaires ou, le cas échéant, des sous-traitants ;

A/Capacités professionnelles : certificat de qualification et de classification en **travaux public** comme activité principale, **catégorie QUATRE (04) OU plus**, agrément et certificat de qualité, le cas échéant.

B/Capacités financières : moyens financiers justifiés par les bilans des trois dernières et les références bancaires (2015,2016 et 2017).

C/Capacités techniques :

- Moyens humains : les qualifications et expériences des personnels qui dirigent le projet justifie par CV, Diplômes et affiliations en cours de validité pour tous les ouvriers.
- Moyens matériels : le matériels a mettre dans le cadre du présent projet, appuyée par des pièces justificatives (carte grises, PV de constat de huissier de justice dûment agréé, contrats de location notarié du matériels, et assurances).
- Références professionnelles : expérience de l'entreprise dans le domaine, appuyée par des attestations de bonne exécution du maître de l'ouvrage.

2-L'offre technique contient :

- Une déclaration à souscrire ;

- Tout document permettant d'évaluer l'offre technique : **un mémoire technique justificatif** et tout autre document exigé en application des dispositions de l'article 78 du décret présidentiel n°15-247 du 16 Septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public;
- Une caution de soumission établie dans les conditions fixées à l'article 125 du décret présidentiel n°15-247 du 16 Septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public;
- Le cahier des charges portant à la dernière page, la mention manuscrite « **lu et accepté** ».
- Délai et planning de réalisation

3-L'offre financière contient :

- la lettre de soumission ;
- le bordereau des prix unitaires (BPU) ;
- le détail quantitatif et estimatif (DQE) ;

D- PRESENTATION DES OFFRES

ARTICLE 10 : FORME ET SIGNATURE DE L'OFFRE

Le dossier de candidature, l'offre technique et l'offre financière sont insérés dans des enveloppes séparées et cachetées, indiquant la dénomination de l'entreprise, la référence et l'objet de l'appel d'offres ainsi que la mention « **dossier de candidature** », « **offre technique** » et « **offre financière** », selon le cas. Ces enveloppes sont mises dans une autre enveloppe cachetée et anonyme, comportant la mention « **à n'ouvrir que par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres** - appel d'offres ouvert avec exigence de capacités minimales l'objet d'appel d'offres ». Celle-ci doit parvenir au service contractant à la date et l'heure limite de dépôt des offres. Si l'enveloppe extérieure n'est pas cachetée et marquée comme indiqué ci-dessus le service contractant ne saura en aucun cas responsable lorsque l'offre est égarée ou qu'elle est ouverte prématurément. Toute offre reçue par le service contractant après expiration de la durée de préparation des offres, sera écartée et/ou renvoyée au soumissionnaire sans que les enveloppes intérieures ne soient ouvertes. Les offres doivent être déposées à l'adresse indiquée ci-après :

MONSIEUR LE PRESIDENT DE L'ASSEMBLEE POPULAIRE COMMUNALE

DE LA COMMUNE D'EL HASSI

(W) DE RELIZANE

BUREAU DES MARCHES

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT AVEC EXIGENCE

DE CAPACITES MINIMALES N° /2019 relatif au:

Entretien du chemin reliant Douar MEKANINE au Douar ouled Amar sur 03.5 km Commune EL HASSI

<<A n'ouvrir que par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres>>

ARTICLE 11 : MODIFICATION ET RETRAIT DES OFFRES

Aucune offre ne peut être modifiée ou retirée après son dépôt.

ARTICLE 12: Validité Des Offres.

01. Les soumissionnaires resteront engagés par leurs offres pendant une durée égale à la durée de préparation des offres augmentée de 03 mois à compter de la date d'ouverture des plis

02. Dans des cas exceptionnels, le maître de l'ouvrage pourra demander aux soumissionnaires de proroger la durée de validité de leurs offres pour une période donnée, ceci avant l'expiration de la période initiale de validité des offres.

Sa demande et les réponses qui y seront faites devront être données par écrit ou par fax

03- Durant la période de validité des offres, lorsqu'un opérateur économique attributaire d'un marché public, se désiste, sans motif valable, avant la notification du marché ou refuse d'accuser réception de la notification du marché, dans les délais fixés dans le présent décret, le service contractant peut continuer l'évaluation des offres restantes, dans le respect du principe du libre jeu de la concurrence et des exigences de prix, de qualité et de délai.

ARTICLE 13: DUREE DE PREPARATION DES OFFRES

La durée de préparation des offres est fixée à 15 (**Quinze**) jours à compter de la première parution de l'avis d'appel d'offre aux journaux nationaux conformément à l'article 66 du décret présidentiel n°15 -247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

La date et l'heure limitée de dépôt des offres et la date et l'heure d'ouverture des plis des offres techniques et financiers, correspondent au dernier jour de la durée de préparation des offres, si ce jour coïncide avec un jour férié ou un jour de repos légal, la durée de préparation des offres est prorogée jusqu'au jour ouvrable suivant.

ARTICLE 14: DATE ET HEURE LIMITE DE DEPOT DES OFFRES

La commission permanente d'ouverture des plis et d'évaluation des offres se réunira, pour l'ouverture des dossiers de candidature, des offres techniques et financières le dernier jour de la durée de dépôt des offres, à 13 H 00.

- heure d'ouverture des offres techniques et financières fixée à 14h.00

E - OUVERTURE DES PLIS ET EVALUATION DES OFFRES

ARTICLE 15 : OUVERTURE DES PLIS

L'ouverture des plis est effectuée par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres instituée par les dispositions de l'articles 71 et 160 du décret présidentiel n° 15-247 du 16/9/2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

La commission permanente d'ouverture des plis et d'évaluation des offres».se réunira, pour l'ouverture des plis des dossiers de candidature, des offres techniques et financières le dernier jour de la durée de préparation des offres à 14h00 en présence des soumissionnaires préalablement informés dans l'appel d'offres, cette commission a pour mission :

- constater la régularité de l'enregistrement des offres ;
- dresser la liste des candidats ou soumissionnaires dans l'ordre d'arrivée des plis de leurs dossiers de candidature de leurs offres, avec l'indication du contenu, des montants des propositions et des rabais éventuels ;
- dresser la liste des pièces constitutives de chaque offre ;
- parapher les documents des plis ouverts, qui ne sont pas concernés par la demande de complément ;
- dresser, séance tenante, le procès verbal signé par tous les membres présents de la commission, qui doit contenir les réserves éventuelles formulées par les membres de la commission ;
- inviter, le cas échéant, par écrit, par le biais du service contractant, les candidats ou les soumissionnaires à compléter leurs offres techniques, dans un délai maximum de dix (10) jours à compter de la date d'ouverture des plis, sous peine de rejet de leurs offres , par les documents manquants ou incomplets exigés, à l'exception du mémoire technique justificatif. En tout état de cause, **(sont exclus de la demande de complément tous les documents émanant des soumissionnaires qui servent à l'évaluation des offres ;)**
- proposer au service contractant, le cas échéant, dans le procès verbal, de déclarer l'infructuosité de la procédure, dans les conditions fixées à l'article 40 du décret suscité ;
- restituer, par le biais du service contractant, aux opérateurs économiques concernés, le cas échéant, leurs plis non ouverts, dans les conditions prévues par le décret visé ci-dessus.

ARTICLE 16: EVALUATION DES OFFRES

L'évaluation des offres est effectuée par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres citée à l'article 72 ci-dessus. Elle effectue les missions suivantes :

- Éliminer les candidatures et les offres non conformes au contenu du cahier des charges, établi conformément aux dispositions du présent décret et/ou à l'objet de marché. **Dans le cas des procédures qui ne comportent pas une phase de présélection, les plis technique,**

financier et des prestations, le cas échéant, relatifs aux candidatures rejetées ne sont pas ouverts ;

- procéder à l'analyse des offres restantes **en deux phases** sur la base de critères et de la méthodologie prévue dans le cahier des charges.
- Elle établit, dans une première phase, le classement technique des offres et élimine les offres qui n'ont pas obtenu la note minimale prévue au cahier des charges.
- Elle examine, en tenant compte, éventuellement, des rabais consentis dans leurs offres, dans une deuxième phase, les offres financières des soumissionnaires pré-qualifiés techniquement.
- retenir, conformément au cahier des charges, l'offre économiquement la plus avantageuse, correspondant l'offre :
la moins-disante, parmi les offres financières des candidats retenus, lorsque l'objet du marché le permet .Dans ce cas, l'évaluation des offres se base uniquement sur le critère prix.
- proposer au service contractant, le rejet de l'offre du soumissionnaire concerné sont constitutives d'abus de position dominante de marché ou si elle fausserait, de toute autre manière, la concurrence dans le secteur concerné. Cette disposition doit être dûment indiquée dans le cahier des charges ;
 - demander, par écrit, par le biais du service contractant, à l'opérateur économique retenu provisoirement dont l'offre financière globale ou dont un ou plusieurs prix de son offre financière paraissent anormalement bas, par rapport à un référentiel des prix, les justificatifs et les précisions jugées utiles. Après avoir vérifié les justifications fournies, elle propose au service contractant de rejeter cette offre si elle juge que la réponse du soumissionnaire n'est pas justifiée au plan économique. Le service contractant rejette cette offre par décision motivée ;
 - proposer au service contractant de rejeter l'offre financière de l'opérateur économique retenu provisoirement, jugée excessive par rapport à un référentiel des prix. (**Le service contractant rejette cette offre, par décision motivée.**)
 - restituer, sans être ouverts, par le biais du service contractant, les plis financiers correspondant aux candidatures ou aux offres techniques éliminées, le cas échéant.

ARTICLE 17: CORRECTION DES ERREURS

Les offres qui ont été reconnues conformes au dossier de l'appel d'offre, seront vérifiées par le service contractant pour en rectifier les erreurs de calcul éventuelles. Les erreurs seront corrigées de la façon suivante :

a) Lorsqu'il existe une différence entre le montant en chiffres et le montant en lettres, le montant en lettres fera foi.

b) Lorsqu'il existe une différence entre un prix unitaire et le montant total obtenu, en effectuant le produit du prix unitaire par la quantité, le prix unitaire cité fera foi, à moins que le Maître de l'ouvrage n'estime qu'il s'agit d'une erreur grossière de virgule dans le prix unitaire auquel cas le montant total cité fera foi et le prix unitaire sera corrigé.

Le montant figurant à la soumission, sera rectifié par le maître de l'ouvrage, conformément à la procédure décrite ci-dessus et avec le consentement du soumissionnaire. Si le soumissionnaire n'accepte pas la correction ainsi effectuée, son offre sera rejetée.

ARTICLE 18: CRITERES D'EVALUATION (SYSTEME DE NOTATION)

A) 1^{ere} PHASE -Analyse technique

- 1- Moyens humains20 points
- 2- Moyens matériels30 points
- 3- Délai de réalisation10 points

Total points 60

1- MOYENS HUMAINS: Notée sur 20 points

Le soumissionnaire devra présenter obligatoirement les diplômes et l'affiliation au CNAS de l'encadrement avec 20 points au maximum répartis comme suit :

Désignation	Nbre exigé	Notation	Nbre de Pts
Ingénieur en génie civil (Option VOA) ou en TP (Diplôme+CV + Affiliation)	01	10 Points /personne	10
Conducteur des Travaux ou TS génie civil ou TP (Diplôme+CV+ Affiliation)	01	05 Points /personne	05
Ouvriers professionnels (Affiliation).	05	01 Points /personne	05
TOTAL			20 pTS

2- MOYENS MATERIEL : Notée sur 30 points

Les moyens matériels doivent être justifiés par la copie de carte grise légalisée au nom du contractant, facture d'achat, assurance ou acte de propriété délivrée par un notaire moins de 06 mois.

N.B 1 : Tout état de moyens matériels non accompagnés des justifications sera rejeté.

N.B 2 : Mettez tous les moyens matériels pour la réalisation de ce projet en cas de besoin à la disposition de l'intéressé.

Materiel	Nbr exigé	Notation	Nbr de pts
Finisseur	01	06 Points	06
Niveleuse	01	04 Points	04
Camion 10T et Plus	04	02 Points/ Camion	08
Camion citerne d'arrosage	01	02 Points	02
Epandeuse du liant.	01	02 Points	02
Chargeur ou rétro chargeur	01	02 Points	02
Rouleau cylindre vibrant > a 18 T	01	03 Points	03
Compacteurs pneumatiques > 32T	01	03 Points	03
TOTAL			30 pTS

3- DELAI ET PLANNING D'EXECUTION DES TRAVAUX : Noté sur 10 points :

La meilleure note de **10 pts** sera attribuées au soumissionnaire qui propose le délai le plus court, les autres notes seront calculées proportionnellement et calculée selon la formule

Suivante :

$$NA = 10 \times \frac{D.C}{D.P}$$

-NA : Note Attribuée

-DC : Délai le plus court

-DP : Délai proposé

NB : Si le délai proposé est déférent ci celui qui figure sur le planning d'exécution des travaux, la note zéro (00) sera attribuée.

A l'issue de l'ouverture des offres techniques et financières, la commission d'évaluation des offres se réunit pour déclarer les offres techniquement préqualifiées à savoir celles ayant obtenue une note supérieure ou égale à Trente Cinq (**35**) points.

B) 2^{eme} PHASE-Analyse financière

Après vérification et correction des erreurs, l'offre la moins disante sera retenue.

Dans le cas où il y a égalité dans l'analyse financière, l'entreprise retenue est celle qui a présenté le délai le moins court.

Dans le cas où il y a égalité dans l'analyse financière et dans le délai, l'entreprise retenue est celle qui a obtenu la note supérieure dans l'offre technique.

En cas d'offres financières équivalentes, la Commission choisira le contractant obtenu au plus haut point de l'offre technique, à égalité de points, le comité choisira le contractant ayant assuré le délai d'exécution minimal.

ARTICLE 19: CAS DE L'INFRUCTUOSITE D'APPEL D'offres.

En application des dispositions des articles 40 et 71 du décret présidentiel n°15/247du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres propose au service contractant de déclarer l'infructueuse de l'appel d'offres lorsqu'aucune offre n'est réceptionnée ou lorsque, après avoir évalué les offres, aucune offre n'est déclarée conforme au contenu du cahier de charges, ou lorsque le financement des besoins ne peut être assuré.

F- ATTRIBUTION DU MARCHÉ

ARTICLE 20: PUBLICATION DE L'AVIS D'ATTRIBUTION PROVISOIRE

En application des dispositions des articles 65 du décret présidentiel n°15-247du 16 septembre2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, Un avis d'attribution provisoire du marché est inséré dans les organes de presse qui ont assuré la publication de l'appel d'offre lorsque cela est possible, en précisant, le prix, les délais de réalisation et tous les éléments qui ont permis le choix de l'attributaire du marché.

Ne sont communiqués dans l'avis d'attribution provisoire que les résultats de l'évaluation des offres techniques et financières de l'attributaire provisoire du marché.

Pour les autres soumissionnaires, le service contractant est tenu d'inviter, dans le même avis, ceux d'entre eux qui sont intéressés, de se rapprocher de ses services, au plus tard trois (03) jours à compter du premier jour de la publication de l'attribution provisoire, à prendre connaissance des résultats détaillés de leurs offres techniques et financière.

ARTICLE 21: MODALITÉS DE RECOURS

Le soumissionnaire qui conteste l'attribution provisoire du marché ou son annulation, la déclaration d'infructuosité ou l'annulation de la procédure, dans le cadre d'un appel d'offre, peut introduire un recours, auprès de la commission des marchés compétente.

Le recours est introduit dans les dix (10) jours à compter de la première publication de l'avis d'attribution provisoire, dans la limite des seuils fixés aux articles 73 et 82 du décret suscit . Si le dixi me jour co ncide avec un jour f ri  ou un jour de repos l gal, la date limite pour introduire un recours est prorog e au jour ouvrable suivant. Celle-ci donne un avis dans un d lai de 15 jours,   compter de l'expiration du d lai de dix (10) jours fix  ci-dessus qui sera notifi  au service contractant et au requ rant.

Dans le cas de la d claration d'infructuosit  et de l'annulation de la proc dure de passation du march  ou de l'annulation de son attribution provisoire, le service contractant doit informer, par lettre recommand e avec accus  de r ception, les soumissionnaires ou candidats de ses d cisions, et inviter ceux d'entre eux qui souhaitent prendre connaissance de leurs motifs,   se rapprocher de ses services, au plus tard trois (3) jours   compter de la date de r ception de la lettre pr cit e, pour leur communiquer ces r sultats, par  crit. Lorsque le service contractant relance la proc dure, il doit pr ciser dans d'appel d'offres   la concurrence ou la lettre d'appel d'offres, selon le cas, s'il s'agit d'une relance suite   une annulation de la proc dure ou suite   une d claration de son anfructuosit . Le recours est introduit dans un d lai de dix (10) jours   compter de la date de r ception de la lettre d'information des candidats ou soumissionnaires.

(Article 82 du d cret pr sidentiel n 15- 247du 16septembre2015, portant r glementation des march s publics.

ARTICLE 22: SANCTIONS

En application des dispositions des articles 75 du d cret pr sidentiel n 15-247du 16 septembre2015 portant r glementation des march s publics et des d l gations de service public, Sont exclus, temporairement ou d finitivement, de la participation aux march s publics, les op rateurs  conomiques :

- qui ont refusé de compléter leurs offres ou se sont désistés de l'exécution d'un marché public avant l'expiration du délai de validité des offres, dans les conditions prévues aux articles 71 et 74 ci-dessus ;
- qui sont en état de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat.
- qui font l'objet d'une procédure de déclaration de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat.
- qui ont fait l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée et constatant un délit affectant leur probité professionnelle.
- qui ne sont pas en règle avec leurs obligations fiscales et parafiscales.
- qui ne justifient pas du dépôt légal de leurs comptes sociaux.
- qui ont fait une fausse déclaration.
- qui ont été inscrits sur la liste des entreprises défailtantes, après avoir fait l'objet de décisions de résiliation aux torts exclusifs de leurs marchés, par des services contractants.
- qui ont été inscrits sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics, prévue à l'article 89 du décret présidentiel n°15 -247du 16 septembre 2015.
- qui ont été inscrits au fichier national des fraudeurs, auteurs d'infractions graves aux législations et réglementations fiscales, douanières et commerciales.
- qui ont fait l'objet d'une condamnation pour infraction grave à la législation du travail et de la sécurité sociale.
- qui n'ont pas respecté leurs engagements définis à l'article 84 du décret présidentiel n°15 -247du 16 septembre 2015.

ARTICLE 23 : CLAUSES DE PRINCIPES

Toute clause insérée dans le présent cahier de clauses administratives générales (CCAG) et qui serait contraire aux dispositions législatives et réglementaires est nulle et de nul effet.

Fait aLe

LE CO-CONTRACTANT

ETAT DE LISTE DU MATERIEL
A METTRE SUR CHANTIER

N°	DESIGNATION DU MATERIEL	MARQUE	IMMATRICULATION	ETAT DU MATERIEL

Fait à, Le

Le Soumissionnaire

ETAT DE LISTE DES MOYENS HUMAINS
A METTRE A LA DISPOSITION DU CHANTIER

QUALITE	NOMBRE	Date de recrutement	N° ASSURANCE	Fonction

Fait à, Le

Le Soumissionnaire

ETAT DE LISTE DES REFERENCES DE L'ENTREPRISE

maitre de l'ouvrage	n ° et date d'enregistrement	intitule du projet	montant du projet	année de réalisation

Fait à, Le

Le Soumissionnaire

CAHIER DES PRESCRIPTIONS

SPECIALES (C P S)

ANNEXES

Déclaration de candidature

1/identification du service contractant:

Désignation du service contractant:

2/Objet du marché public :

3/Objet de la candidature:

La présente déclaration de candidature est présentée dans le cadre d'un marché public alloti :

Non ou Oui

Dans l'affirmative:

Préciser les numéros des lots ainsi que leurs intitulés:

.....
.....
.....

4/Présentation du candidat ou soumissionnaire:

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion du marché public:.....

agissant:

En son nom et pour son compte.

Au nom et pour le compte de la société qu'il représente.

4-1/ 0candidat ou soumissionnaire seul:

Dénomination de la société:

Adresse de la société:

Forme juridique de la société:

Montant du capital social:

Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

4-2/ Candidat ou soumissionnaire groupement momentané d'entreprises

Le groupement est Conjoint ou Solidaire

Nombre de membres dans le groupement (en chiffres et en lettres):

Nom du groupement:

Présentation des membres du groupement (chaque membre du groupement doit renseigner cette rubrique. Les autres membres du groupement doivent remplir cette rubrique dans une feuille jointe en annexe, en donnant un numéro d'ordre à chaque membre) :

1- Dénomination de la société:

Adresse du siège social:

Forme juridique de la société:

Montant du capital social:

Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

La société est mandataire du groupement Non ou Oui

Les membres du groupement:

Signent individuellement l'offre du groupement et toutes modifications du marché public qui pourraient intervenir ultérieurement.

Donnent mandat à un membre du groupement, désigné en qualité de mandataire, conformément à [a convention de groupement qui accompagne l'offre, pour signer, en leur nom et pour leur compte, [l'offre du groupement et toutes modifications du marché public qui pourraient intervenir ultérieurement;

Dans le cas d'un groupement conjoint préciser les prestations exécutées par chaque membre du groupement, en précisant le numéro du lot ou des lots concerné(s), le cas échéant:

5/Déclaration du candidat ou soumissionnaire:

Le candidat ou soumissionnaire déclare qu'il n'est pas exclu ou interdit de participer aux marchés publics:

- pour avoir refusé de compléter son offre ou du fait qu'il s'est désisté de l'exécution d'un marché public;
- du fait qu'il soit en état de faillite, de liquidation de cessation d'activité ou qu'il fait l'objet d'une procédure relative à l'une de ces situations;
- pour avoir fait l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée constatant un délit affectant sa probité professionnelle;
- pour avoir fait une fausse déclaration;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des entreprises défaillantes;
- du fait qu'il soit inscrit sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics;
- du fait qu'il soit inscrit au fichier national des fraudeurs, auteurs d'infractions graves aux législations et réglementations fiscales, douanières et commerciales;
- pour avoir fait l'objet d'une condamnation par la justice pour infraction grave à la législation du travail;
- du fait qu'il n'a pas honoré son engagement d'investir;
- du fait qu'il ne soit pas en règle avec ses obligations fiscales, parafiscales et envers l'organisme en charge des congés payés et du chômage intempéries des secteurs du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique, le cas échéant, pour les entreprises de droit algérien et

les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie;
- pour n'avoir pas effectué le dépôt légal des comptes sociaux, pour les sociétés de droit Algérien.

Non ou Oui

Dans la négative. (à préciser) :
.....

Le candidat ou soumissionnaire déclare qu'il:

-n'est pas en règlement judiciaire et que son casier judiciaire datant de moins de trois mois porte la mention « néant ». Dans le cas contraire, il doit joindre le jugement et le casier judiciaire. Dans le cas où l'entreprise fait l'objet d'un règlement judiciaire ou de concordat le candidat ou soumissionnaire déclare qu' il est autorisé à poursuivre son activité.

-est inscrit au registre de commerce ou au registre de l'artisanat et des métiers, pour les artisans d'art ou détenir la carte professionnelle d'artisan, en relation avec l'objet du marché public, sous le n° du, délivré par..... .

-détient le numéro d'identification fiscale suivant : délivré parLe, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie.

Le candidat ou soumissionnaire déclare qu'il n'existe pas des privilèges, des nantissements, des gages et/ou des hypothèques inscrits à l'encontre de l'entreprise.

Non ou Oui

Dans l'affirmative : (préciser la nature de ces privilèges, nantissements, gages et/ou hypothèques et joindre à la présente déclaration copie de leurs états, délivrés par une autorité compétente).

Le candidat ou soumissionnaire déclare que la société n'a pas été condamnée en application de l'ordonnance n003-03 du 19 Joumada 1424 correspondant au 19 juillet 2003, modifiée et complétée, relative à la concurrence ou en application de tout autre dispositif équivalent:

Non ou Oui

Dans l'affirmative: (préciser la cause de la condamnation, la sanction et la date de la décision)
.....

Le candidat ou soumissionnaire seul ou en groupement déclare avoir les capacités nécessaires à l'exécution du marché public et produit à cet effet, les documents demandés par le service contractant dans le cahier des charges (lister ci-après les documents joints) :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

Le candidat ou soumissionnaire déclare que:

- la société est qualifiée et/ou agréée par une administration publique ou un organisme spécialisé à cet effet, lorsque cela est prévu par un texte réglementaire:

Non ou Oui

Dans l'affirmative: (indiquer l'administration publique ou l'organisme qui a délivré le document, son numéro, sa date de délivrance et sa date d'expiration)

.....

-la société a réalisé pendant(indiquer la période considérée) un chiffre d'affaires annuel moyen de (indiquer le montant du chiffre d'affaires en chiffres, en lettres et en hors taxes) :

 dont% sont en relation avec l'objet du marché public ou du lot (barrer la mention inutile).

-Le candidat ou soumissionnaire compte présenter dans son offre un sous-traitant:

Non ou Oui

Dans l'affirmative remplir le formulaire joint en annexe V du présent arrêté.

6/Signature du candidat ou soumissionnaire seul ou de chaque membre du groupement

J'affirme, sous peine de résiliation de plein droit du marché public ou de sa mise en régie aux torts exclusifs de la société, que ladite société ne tombe pas sous le coup des interdictions édictées par la législation et la réglementation en vigueur.

Certifie, sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 216 de l'ordonnance N° 66-156 du 18 Safar 1386 correspondant au 8 juin 1966 portant code pénal que les renseignements fournis ci-dessus sont exacts.

Nom, prénom, qualité du Signataire	Lieu et date de Signature	Signature
.....

N.B:

- Cocher les cases correspondant à votre choix.
- Les cases correspondantes doivent obligatoirement être remplies.
- En cas de groupement, une déclaration suffit pour le groupement.
- En cas d'allotissement chaque lot doit faire l'objet d'une déclaration.
- Lorsque le candidat ou soumissionnaire est une personne physique, il doit adapter les rubriques spécifiques aux sociétés, aux entreprises individuelles.

Déclaration de probité

1/ Identification du service contractant:

Désignation du service contractant:.....
.....
.....

2/Objet du marché public:
.....
.....

3/Présentation du candidat ou soumissionnaire:

-Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion du marché public :.....
.....
agissant :

- En son nom et pour son compte.
 Au nom et pour le compte de la société qu'il représente.

Dénomination de la société:.....
.....
.....

Adresse de la société:.....
.....
.....

Forme juridique de la société:
Montant du capital social:.....
Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser)(barrer la mention inutile)
.....

4/Déclaration du candidat ou soumissionnaire: Je déclare que ni moi, ni l'un de mes employés ou représentants, n'avons fait l'objet de poursuites judiciaires pour corruption ou tentative de corruption d'agents publics.

oui non

Dans l'affirmative :(préciser la nature de ces poursuites, la décision rendue et joindre une copie du jugement).

M'engage à ne recourir à aucun acte ou manœuvre dans le but de faciliter ou de privilégier le traitement de mon offre au détriment de la concurrence loyale.

M'engage à ne pas m'adonner à des actes ou à des manœuvres tendant à promettre d'offrir ou d'accorder à un agent public, directement ou indirectement, soit pour lui-même ou pour une autre entité, une rémunération ou un avantage de quelque nature que ce soit, à l'occasion de la préparation, de la négociation, de la passation, de l'exécution ou de contrôle d'un marché public ou d'un avenant.

Déclare avoir pris connaissance que la découverte d'indices concordants de partialité ou de corruption avant, pendant ou après la procédure de passation d'un marché public ou d'un avenant, sans préjudice des poursuites judiciaires, constituerait un motif suffisant pour prendre toute mesure coercitive, notamment de résilier ou d'annuler le marché public ou l'avenant concerné et d'inscrire l'entreprise sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics.

Certifie, sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 216 de l'ordonnance n° 66-156 du 18 Safar 1386 correspondant au 8 juin 1966 portant code pénal que les Renseignements fournis ci-dessus sont exacts.

Fait à....., le.....

Signature du candidat ou soumissionnaire
(Nom, qualité du signataire et cachet du candidat ou soumissionnaire)

N.B :

- Cocher les cases correspondant à votre choix.
- Toutes les rubriques doivent obligatoirement être remplies.
- En cas de groupement, chaque membre doit présenter sa propre déclaration.
- En cas de sous-traitance, chaque sous-traitant doit présenter sa propre déclaration.
- En cas d'allotissement, une déclaration suffit pour tous les lots. Le(s) numéro(s) de lot(s) doit(vent) être mentionnées) dans la rubrique n° 2 de la présente déclaration.
- Lorsque le candidat ou soumissionnaire est une personne physique, il doit adapter les rubriques spécifiques aux sociétés, aux entreprises individuelles.

Déclaration à souscrire

1/Identification du service contractant:

Désignation du service contractant:

Nom, prénom, qualité du signataire du marché public:

2/Présentation du soumissionnaire et désignation du mandataire, dans le cas d'un groupement:

Désignation du soumissionnaire (reprenre la dénomination de la société telle que figurant dans la déclaration de candidature):

Soumissionnaire seul.

Dénomination de la société:

Soumissionnaire groupement momentané d'entreprises: Conjoint ou Solidaire

Dénomination de chaque société:

1/

2/

3/

4/

Dénomination du groupement:

-Désignation du mandataire :

Les membres du groupement désignent le mandataire suivant:

3/Objet de la déclaration à souscrire:

Objet du marché public:

Wilaya(s) où seront exécutées les prestations, objet du marché public :

La présente déclaration à souscrire est présentée dans le cadre d'un marché public alloti :

Non ou Oui

Dans l'affirmative :

Préciser les numéros des lots ainsi que leurs intitulés:

offre de base

variante(s) suivante(s) (décrire les variantes sans mentionner leurs montants) : .

.....

prix en option(s) suivantes) (décrire les prestations, objet des prix en options, sans mentionner leurs montants) :

.....

4/Engagement du soumissionnaire:

Après avoir pris connaissance des pièces constitutives du marché public prévues dans le cahier des charges, et conformément à leurs clauses et stipulations,

Le signataire

S'engage, sur la base de son offre et pour son propre compte;

Dénomination de la société:
Adresse du siège social:
Forme juridique de la société:
Montant du capital social:
Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers
ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager
la société à l'occasion du marché public:

Engage la société, sur la base de son offre;

Dénomination de la société:
Adresse du siège social :
Forme juridique de la société:
Montant du capital social:
Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers
ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager
la société à l'occasion du marché public :

L'ensemble des membres du groupement s'engagent, sur la base de l'offre du groupement

Présentation des membres du groupement (chaque membre du groupement doit renseigner
cette rubrique. Les autres membres du groupement doivent remplir cette rubrique dans une
feuille jointe en annexe, en donnant un numéro d'ordre à chaque membre) :

L'Dénomination de la société:
Adresse du siège social:
Forme juridique de la société:
Montant du capital social:
Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers
ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile):

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager
la société à l'occasion du marché public :

Dans le cas d'un groupement conjoint préciser les prestations exécutées par chaque membre
du groupement, en précisant le numéro du lot ou des lots concernées), le cas échéant:

Désignation des membres	Nature des prestations
.....
.....
.....

à livrer les fournitures demandées ou à exécuter les prestations demandées aux prix cités à la
lettre de soumission prévue à l'annexe IV du présent arrêté, et dans un délai de (en chiffres et
en lettres)....., à compter de la
date d'entrée en vigueur du marché public, dans les conditions fixées dans le cahier des
charges.

Le présent engagement me lie pour le délai de validité des offres.

5/Signature de l'offre par le soumissionnaire:

J'affirme, sous peine de résiliation de plein droit du marché public ou de sa mise en régie aux torts exclusifs de la société, que ladite société ne tombe pas sous le coup des interdictions édictées par la législation et la réglementation en vigueur.

Certifie, sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 216 de l'ordonnance n° 66-156 du 18 Safar 1386 correspondant au 8 juin 1966 portant code pénal que les renseignements fournis ci-dessus sont exacts.

Nom, prénom et qualité du signataire	Lieu et date de signature	signature
.....
.....
.....

6/décision du service contractant:

La présente offre est

A,le.....

Signature du représentant du service contractant:

N.B:

- Cocher les cases correspondant à votre choix.
- Les cases correspondantes doivent obligatoirement être remplies.
- En cas de groupement, présenter une seule déclaration.
- En cas d'allotissement chaque lot doit faire l'objet d'une déclaration.
- Pour chaque variante présenter une déclaration.
- Pour les prix en option remplir une déclaration à part.
- Lorsque le soumissionnaire est une personne physique, il doit adapter les rubriques spécifiques aux sociétés, aux entreprises individuelles.

Lettre de soumission

1/identification du service contractant:

Désignation du service contractant:

Nom, prénom, qualité du signataire du marché public :

2/Présentation du soumissionnaire:

Désignation du soumissionnaire (reprendre la dénomination de la société telle que figurant dans la déclaration de candidature):

Soumissionnaire seul.

Dénomination de la société:.....

Soumissionnaire groupement momentané d'entreprises:

Conjoint ou Solidaire

Dénomination de chaque société:

1/

2/

3/

4/

Dénomination du groupement :

3/Objet de la lettre de soumission:

Objet du marché public:

Wilaya(s) où seront exécutées les prestations, objet du marché public:

La présente lettre de soumission est présentée dans le cadre d'un marché public alloti :

Non ou Oui

Dans l'affirmative:

Préciser les numéros des lots ainsi que leurs intitulés:

4/Engagement du soumissionnaire:

Le signataire

S'engage, sur la base de son offre et pour son propre compte;

Dénomination de la société:

Adresse du siège social:

Forme juridique de la société:

Montant du capital social:

Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion du marché public:

Engage la société, sur la base de son offre;

Dénomination de la société:

Adresse du siège social:

Forme juridique de la société:

Montant du capital social:

Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion du marché public:

L'ensemble des membres du groupement s'engagent, sur la base de l'offre du groupement

Présentation des membres du groupement (chaque membre du groupement doit renseigner cette rubrique. Les autres membres du groupement doivent remplir cette rubrique dans une feuille jointe en annexe, en donnant un numéro d'ordre à chaque membre) :

1/Dénomination de la société:

Adresse du siège social:.....

Forme juridique de la société:

Montant du capital social :

Numéro et date d'inscription au registre du commerce, au registre de l'artisanat et des métiers ou autre (à préciser) (barrer la mention inutile) :

Nom, Prénom, nationalité, date et lieu de naissance du signataire, ayant qualité pour engager la société à l'occasion du marché public:

Après avoir pris connaissance des pièces du projet de marché public et après avoir apprécié, à mon point de vue et sous ma responsabilité, la nature et la difficulté des prestations à exécuter:

-remets, revêtus de ma signature, un bordereau des prix et un détail estimatif, établis conformément aux cadres figurant au dossier du projet de marche.

-me soumetts et m'engage envers..... (indiquer

le nom du service contractant) à exécuter les prestations conformément aux conditions du cahier des prescriptions spéciales et moyennant la somme de :

(indiquer le montant du marché public en dinars et, le cas échéant, en devises étrangères, en chiffres et en lettres, et en hors taxes et en toutes taxes).

Imputation budgétaire:

Le service contractant se libère des sommes dues, par lui, en faisant donner crédit au compte bancaire n°..... auprès :

Adresse:

5/Signature de l'offre par le soumissionnaire:

Affirme, sous peine de résiliation de plein droit du marché public ou de sa mise en régie aux torts exclusifs de la société, que ladite société ne tombe pas sous le coup des interdictions édictées par la législation et la réglementation en vigueur.

Certifie, sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 216 de l'ordonnance N° 66-156 du 18 Safar 1386 correspondant au 8 juin 1966 portant code pénal que les renseignements fournis ci-dessus sont exacts.

Nom, prénom et qualité du signataire	Lieu et date de signature	signature
.....
.....
.....

6/Décision du service contractant:

La présente offre est

A....., le

Signature du représentant du service contractant:

N.B:

- Cocher les cases correspondant à votre choix.
- Les cases correspondantes doivent obligatoirement être remplies.
- En cas de groupement, remplir une seule déclaration.
- En cas d'allotissement chaque lot doit faire l'objet d'une déclaration.
- Pour chaque variante remplir une déclaration.
- Pour les prix en option remplir une déclaration à part.
- Lorsque le soumissionnaire est une personne physique, il doit adapter les rubriques

مذكرة تقنية تبريرية

- 1- تسمية الشركة :
- 2- الشكل القانوني للشركة :
- 3- عنوان العملية :(إنجاز /اقتناء /دراسة).
- 4- عنوان المحل التجاري :
- 5- رقم التسجيل في السجل التجاري:.....المؤرخ في
- 6- اسم ولقب ممثل المؤسسةتاريخ و مكان الازدياد
- 7- مكان الازدياد.....الجنسية
- 8- 1 السجل التجاري :
- 2 عقد الملكية :
- 3 عقد الإيجارمدة العقد.....تاريخ بداية العقد :
- 9- الوسائل المادية :

الرقم	الوسائل	نوعها	الرقم التسلسلي
01			
02			
03			
04			
05			
06			

10- الإمكانيات المادية الأخرى المتوفرة للانجاز :

11 الإمكانيات البشرية :

الرقم	الاسم و اللقب	تاريخ ومكان الازدياد	الشهادة	تاريخ الدخول	الوظيفة
01					
02					
03					
04					
05					

12-المراجع المهنية ذكر مشاريع ثلاث سنوات الاخيرة

الرقم	الوسائل	نوعها	الرقم التسلسلي
01			
02			
03			
04			
05			
06			

13- اجال التنفيذ :

مدة التنفيذ بالارقام :

مدة التنفيذ بالاحرف :

شرح مفصل لعملية الانجاز

.....

14- مبلغ العملية بالارقام :

مبلغ العملية بالاحرف :

حرر بـ في

إمضاء المترشح أو المتعهد
(اسم وصفة الموقع وختم المترشح أو المتعهد)

ملاحظة : يجب ملا جميع المعلومات بعناية و دقة و في حالة عدم وجود هذه المذكرة او عدم مလာها يؤدي إلى اقصاء العرض مباشرة .

WILAYA DE RELIZANE
DAIRA DE AMMI MOUSSA
COMMUNE DE HASSI

Le marché est passé en vertu des dispositions des articles du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

CONCLU ENTRE :

La commune d'EL**HASSI** représenté par Monsieur **DOURGUENI Noureddine** Président de l'assemblée populaire communal, désigné dans le dans le présent marché par le terme :

"LE SERVICE CONTRACTANT" .

D'une part,

et ;

L'Entreprise :

Représentée par son Directeur (Gérant) Monsieur :

Dont le siège est au.....

Désigné dans le présent marché par le terme :

"LE PARTENAIRE COCONTRACTANT "

D'autre part,

Il a arrêté et convenu ce qui suit :

II – CAHIER DES PRESCRIPTIONS SPECIALES C P S

ARTICLE 01 : OBJET DU MARCHE :

Le présent marché a pour objet :

PROJET : Entretien du chemin reliant Douar Mekanine au Douar Ouled Amar sur 03.5 km Commune EL HASSI.

ARTICLE 02: MODE DE PASSATION

Le marché est passé par un appel d'offres ouvert avec exigence de capacités minimales en application des Articles 39 ,40.42 et 44 articles du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

ARTICLE 03 : PARTIES CONTRACTANTES

Le présent marché est conclu entre les soussignes:

La Commune D'EL-HASSI, représentée par Mr **DOURGUENI Nouredine P/APC** désigné ci-après par l'expression "**LE MAITRE DE L'OUVRAGE**", d'une part,
et le Cocontractant :

Sis à :

Représenté par son Directeur, Monsieur :

Ci-après désignée par l'expression "", d'autre part

ARTICLE 04 : MONTANT DU MARCHE

Le montant total des travaux objet du marché est porté dans l'offre financière (en chiffre et en lettre) comme suit :

En Chiffre	En lettre
HT:
TVA 19 % :
TTC :

ARTICLE 05 : DELAI ET PLANNING D'EXECUTION DES TRAVAUX

Le délai d'exécution des travaux définis au marché est de (en chiffre et en lettre) :..... Mois à dater dès la notification de l'ordre de service.

L'entreprise doit réaliser tous les travaux en respectant les délais prescrits dans le planning général, y compris la remise en état des terrains et des lieux et la réception.

L'entreprise est tenue d'établir un planning d'exécution des travaux.

ARTICLE 06 : PIECES CONTRACTUELLES ET PIECES ANNEXES

Outre le présent marché les pièces jointes sont :

- La lettre de soumission
- La déclaration de candidature.
- La déclaration souscrire
- La déclaration de probité
- Le cahier des prescriptions spéciales (CPS)
- Le cahier des prescriptions communes (CPC)
- Le devis descriptif (CPT)
- Le bordereau des prix unitaires
- Le devis estimatif et quantitatif
- Planning d'exécution des travaux

ARTICLE 07 : TEXTES DE REFERENCE APPLICABLE AU MARCHE.

Les dispositions continues dans ce marché sont régies par les textes législatifs et réglementations en vigueur, notamment :

- la loi n°10/06 du 15/08/2008 modifiant et complétant la Loi n°= 04/02 du 23/06/2004 fixant les règles applicables aux pratiques commerciales
- Loi n°= 03/10 du 10/07/2003 relative a la protection de l'environnement dans le cadre de Développement Durable.
- Loi n°= 91/29 du 21/12/1991 modifiant et complétant la Loi n°= 90-11 du 21/04/1990 relative aux relations de travail.
- La loi n°04/08 du 14/08/2004 . modifié et complété , relative aux conditions d'exercice des activités commerciales modifié et complété.par la loi n 06/13 du 23/07/2013
- La loi 06 - 01 du 20/02/2006 relative a la prévention et a la lutte contre la corruption.
- Le décret exécutif N° 05/468 du 10/12/2005 fixant les modalités d'établissement de la facture, modifié et complété.
- L Ordonnance 66/154 du 08/06/1966 portant code de procédure civil modifier et complété.
- L'Ordonnance 75/58 du 26/09/1975 portant code civil modifié et complété
- L'Ordonnance 03/03 du 19/07/2003 modifié et complété par la loi n°10/05 du 15/08/2008 modifiant et complétant relative à la Concurrence .
- L'Ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances.
- décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.
- Décret exécutif n°= 93/289 du 28/11/1993 modifié et complété .par le Décret exécutif n°= 05/114 du 07/04/02005, portant obligation pour toutes les entreprises d'être titulaire d'un certificat de qualification.
-L'Arrêté de la 21/11/1964 portant approbation du cahier des clauses administratives Générales applicable aux marchés des travaux du ministère

ARTICLE 08 : RESPECT DE LA LEGISLATION DU TRAVAIL

Le cocontractant est tenu à respecter la législation du travail en vigueur.

ARTICLE 09: PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT

Le cocontractant est tenu à respecter la protection de l'environnement suivant la réglementation en vigueur.

ARTICLE 10 : RECRUTEMENT DE LA MAIN D'ŒUVRE LOCALE

Le cocontractant est tenu à respecter le recrutement de la main d'œuvre locale suivant la réglementation en vigueur.

ARTICLE 11: DOMICILIATION BANCAIRE

Toutes les sommes payées par le maître d'ouvrage à l'entreprise se feront par virement aux comptes bancaires ci - dessous ouverts au nom de :.....

- Nom et adresse de la banque :.....
- Compte N° :.....

ARTICLE 12: AVANCES

Les avances pourront être accordées sur la demande à l'entreprise suivant les prescriptions des articles 108 à 116 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Le paiement des sera effectué en tenant compte du pourcentage fixé dans les article 111 , 112et 115 du marché publics .Les avances ne seront mandatées que si l'entreprise a préalablement présenté une caution de restitution d'avances émises par une banque de droits algériens, ou par la caisse de garantie des marchés publics.

L'avance forfaitaire peut être versée en une seule fois, Elle peut être Egalement versée en plusieurs Tranches dont l'échelonnement est prévu dans le marché.

1- Avances forfaitaires :

Conformément à l'article 109 à 111 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public portant réglementation des marchés publics. Il sera accordé à l'entreprise une avance forfaitaire .Cette avance qui ne peut dépasser les quinze pour cent (15%) du montant global du marché .sera mandatée sur la demande de l'entreprise.

2- Avances sur approvisionnement :

Outre l'avance forfaitaire, le titulaire du marché peut obtenir une avance sur approvisionnement d'un montant de 35% s'il justifie de contrats ou de commandes confirmées de matières ou de produits indispensables à l'exécution du marché

Le montant cumulé de l'avance forfaitaire et des avances sur approvisionnements ne peut dépasser en aucun cas 50 % du montant global du marché.

NB -les avances forfaitaires et approvisionnement prévues au titre des dispositions des articles 111-112-113 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, ne peuvent être libérées qu'après constatation effective de l'installation de chantier dans les délais prévus .

3- Remboursement des avances :

Conformément à l'article 116 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public portant réglementation des marchés publics.

Les avances forfaitaires et sur approvisionnement sont récupérées par voie de retenues opérées par le service contractant sur les sommes payées à titre d'acomptes ou de règlement pour soldes. Les remboursements des avances commencent, par déduction sur les sommes dues au titulaire du marché public, au plus tard lorsque le montant des sommes payées atteint trente-cinq pour cent (35 %) du montant initial du marché.

Le remboursement des avances doit être terminé lorsque le montant des sommes payées atteint quatre-vingt pour cent (80%) du montant initial du marché.

Le remboursement partiel des avances peut faire l'objet de libération partielle, équivalente, de la caution de restitution d'avances.

ARTICLE 13: MODE D'EVALUATION ET REGLEMENT DES TRAVAUX

Les travaux objet de ce marché seront traités au mètre pour l'ensemble des travaux, conformément à l'article 118 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, Les attachements mensuels seront établis contradictoirement entre le ou les représentants du Maître de l'Ouvrage et le cocontractant.

Le paiement des travaux se fera par acomptes sur la base des situations mensuelles cumulatives des travaux remises en 12 exemplaires au maître de l'ouvrage ou son représentant conformément aux travaux effectués, entre le premier et le cinq de chaque mois pour vérification et service fait.

Le maître de l'ouvrage s'acquittera, des montants des travaux dans les délais prévus par la réglementation en effectuant un mandatement au compte bancaire ouvert au nom du cocontractant.

ARTICLE 14: METRE ET ATTACHEMENTS DES TRAVAUX

Les attachements de travaux seront établis mensuellement et arrêtés entre le 20 et 25 de chaque mois. L'entreprise devra sous sa responsabilité, faire connaître en temps utile et avant qu'ils ne soient cachetés, les ouvrages et fournitures dont les quantités ne pourraient pas être constatés ultérieurement.

ARTICLE 15: MODALITES DE REGLEMENT DES COMPTES

1- Décomptes mensuels provisoires - situation de travaux

L'entreprise établira les situations suivant un modèle établi par le maître d'ouvrage

Les situations des travaux sont réglées mensuellement.

Etablies sur la base des attachements, les situations seront transmises en dix (10) exemplaires, avant le 5 de chaque mois, au maître de l'œuvre pour vérification et visa.

Ce dernier dispose d'un délai maximum de 10 jours pour rejeter (avec motif) ou viser et transmettre les situations de travaux au maître de l'ouvrage.

2- Paiement des décomptes mensuels provisoires (situations de travaux)

Conformément aux articles 122 à 123 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public. portant réglementation des marchés publics, le maître de l'ouvrage dispose d'un délai de 30 (trente) jours pour procéder au mandatement des acomptes ou de solde à compter de leur réception.

L'entreprise doit être, en cas de non-paiement, avisé des motifs pour lesquels les prestations constatées n'ont pas fait l'objet d'un paiement au moins partiel

3- Décompte final :

a- Après l'achèvement des travaux, l'entreprise, concurremment avec le décompte afférent au dernier mois de leur exécution ou à la place de ce projet, dresse le décompte final établissant le montant total des sommes auxquelles il peut prétendre du fait de l'exécution du marché dans son ensemble, les évaluations étant faites en tenant compte des prestations réellement exécutées.

Ce projet de décompte est établi à partir des prix unitaires de base du marché comme les projets de décomptes mensuels et comporte les mêmes parties que ceux - ci, à l'exception des approvisionnements et des avances

b- Le projet final est adressé au maître d'ouvrage avec accusé de réception, dans le délai de soixante (60) jours à compter de la date de notification de la décision de réception des travaux .Celui-ci aura dix (10) jours pour vérifier et signer .En cas de contestation, il doit aviser par écrit l'entreprise pour lui demander de rectifier.

c- L'entreprise est liée, par les indications figurant au projet de décompte final, sauf sur les points ayant fait l'objet des réserves antérieures de sa part, ainsi que sur le montant définitif des intérêts moratoires.

d- Le projet de décompte final établi par l'entreprise et accepté ou rectifié par le maître d'ouvrage devient alors le décompte final.

4- Décompte général - solde :

1 - Le Maître d'œuvre établit le décompte général après la réception définitive des travaux qui comprend :

- Le décompte final :
- L'état du solde établi, à partir du décompte final et du dernier décompte mensuel ;
- La récapitulation des acomptes mensuels et du solde

Le montant du décompte général est égal au résultat de cette dernière récapitulation

2 - Si la signature du décompte général est donnée sans réserve, cette acceptation lie définitivement les parties ; ce décompte devient ainsi le décompte général et définitif du marché. Si la signature du décompte général est refusée ou donnée avec réserves, les motifs de ce refus ou de ces réserves doivent être exposés par l'entreprise dans un mémoire de réclamation qui précise le montant, sous peine de forclusion, les réclamation déjà formulées antérieurement et qui n'ont pas fait l'objet d'un règlement définitif .Ce mémoire doit être remis au maître d'ouvrage dans le délai de soixante (60) jours

Si les réserves sont partielles, l'entreprise est liée par son acceptation implicite des éléments du décompte sur lesquels ces réserves ne portent pas

3 - Dans le cas où l'entreprise n'aurait pas renvoyé au maître d'ouvrage le décompte général signé dans le délai de quarante-cinq (45) jours ou encore, dans le cas où l'ayant renvoyé dans ce délai, il n'aurait pas motivé son refus ou n'a pas exposé en détail les motifs de ses réserves en précisant le montant de ses réclamations, ce décompte général est réputé être accepté par lui ; il devient le décompte général et définitif du marché

4 - Réclamation ou action directe d'un sous -traitant de l'entreprise :

Aucune réclamation ou action directe d'une sous-traitance de l'entreprise ne peut être émise à l'encontre du maître d'ouvrage.

ARTICLE 16 : NANTISSEMENT

En application des articles 145 et 146 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, Portant réglementation des marchés publics, le Marché sera susceptible de nantissement, en conséquence une copie du Marché portant la mention «Exemplaire unique» sera remise à l'entreprise.

Le créancier nanti devra se conformer aux dispositions du code civil relatives au nantissement Sont désignés comme :

- Comptable chargé du paiement : **Le Trésorier communal d'EL HASSI.**
- Fonctionnaire chargé de fournir les renseignements prévus par l'article 110 sus visé : **le président de l'assemblée populaire communal d'EL HASSI.**

ARTICLE 17: DELAI DE CONSTATATION

Conformément à l'article 123 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés de l'opérateur public, un délai de trente (30) jours est ouvert au service contractant pour

procéder aux constatations ouvrant droit aux paiements, ce délai court à partir de la demande du titulaire appuyée des justifications nécessaires.

ARTICLE 18 : DELAI DE REGLEMENT

Le délai maximal de traitement du dossier de paiement des situations des travaux ou de décompte est de 30 jours calendaires entre la date de dépôt de la situation auprès du Maître de l'ouvrage et le mandatement au compte de l'entreprise conformément à l'article 122 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics.

ARTICLE 19 : INTERET MORATOIRES

Conformément aux dispositions de l'article 122 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics, en cas de non-paiement d'une facture relative à des travaux exécutés et non contestés, et passé un délai de trente (30) jours, le retard ouvre droit, sur la demande expresse de l'entreprise à des intérêts moratoires calculés depuis le jour qui suit l'expiration dudit délai aux taux moyens d'intérêt bancaire à court terme

$$I.M = \frac{\text{Montant de la Situation déposée} \times TE}{12 \times 30} \times N$$

T.E : Taux d'escompte de la banque d'Algérie.

N : le nombre de jours de retards du paiement de la situation au-delà d'un délai de trente « 30 » jours

ARTICLE 20 : REVISION ET ACTUALISATION DES PRIX

Les prix du marché sont fermes, ils sont ni actualisables et ni révisables.

ARTICLE 21: REPRESENTANT DE PARTENAIRE COCONTRACTANT

- 1: Le partenaire cocontractant déléguera sur le chantier un représentant qualifié désigné ci-après par le nom de " Directeur des Travaux " .
- 2: Le Directeur des travaux aura qualité pour recevoir et exécuter les ordres de service du service contractant et les ordres, instructions et directives du directeur de projet. A cet effet, Le partenaire cocontractant lui déléguera tous les pouvoirs nécessaires.
- 3: Le Directeur des travaux sera présent sur le chantier pendant les heures de travail. Il pourvoira à l'exécution correcte des ouvrages en se conformant aux lois, aux clauses du marché, aux plans d'exécution et aux ordres du service contractant ou du Directeur du projet.
- 4: Le Directeur des travaux sera aidé dans sa tâche par un personnel technique, un personnel administratif et un personnel auxiliaire aussi nombreux et qualifiés que nécessaire.
- 5: Le partenaire cocontractant proposera le Directeur des Travaux et ses principaux adjoints à l'agrément du service contractant.
- 6: En cours d'exécution, le service contractant pourra, pour des raisons motivées, demander le remplacement de l'une ou l'autre de ces personnes.
- 7: Pendant le délai de garantie, Le partenaire cocontractant devra maintenir en Algérie un représentant qualifié.
- 8: Le partenaire cocontractant est tenu d'avoir en tout lieu du chantier un représentant compétent, capable de recevoir les instructions du service contractant.

ARTICLE 22: NETTOYAGE DU CHANTIER

Chaque entreprise devra nettoyer régulièrement (et pour le moins hebdomadairement) les locaux où elle travaille et les gravats ou débris divers qui sont le fait de son activité.

Le Maître de l'ouvrage ou son représentant pourra à tout moment exiger un nettoyage lorsqu'il n'aura pas été laissé parfaitement net avant l'intervention du corps d'état suivant.

Au cas où l'état de propreté du chantier resterait cependant insuffisant et/ou la responsabilité ne saurait être imputée à un corps d'état bien déterminé, le Maître de l'ouvrage ou son représentant pourra faire exécuter le nettoyage par une personne qu'il jugera nécessaire, les frais seront déduits des situations des travaux de l'entreprise.

L'Entrepreneur devra faire disparaître l'ensemble de ces installations après achèvement des travaux, sauf celles que le maître de l'ouvrage jugera utiles pour les besoins d'autres chantiers.

ARTICLE 23 : OUVRAGES OU TRAVAUX NON PREVUS DANS LE MARCHÉ

1-Le présent article concerne les ouvrages ou travaux dont la réalisation ou la modification est décidée par ordre de service et pour lesquels le Marché ne prévoit pas de prix

2-L'entreprise ne pourra exécuter les travaux non prévus dans le marché que sur ordre de service écrit du maître d'ouvrage

3-Les nouveaux prix peuvent être soit des prix unitaires, soit des prix forfaitaires.

4-Lorsque le Maître d'ouvrage et l'entreprise sont d'accord pour arrêter les prix définitifs, ceux-ci feront l'objet d'un avenant.

ARTICLE 24 : AUGMENTATION OU DIMINUTION DANS LA MASSE DES TRAVAUX

Conformément aux a l'article 136 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics.

Les prestations objet de ce cahier des charges seront traitées au mètre pour l'ensemble des Lots (en infrastructure et en superstructure).

Les attachements mensuels seront établis contradictoirement entre le ou les représentants du Maître de l'Ouvrage et le cocontractant.

Le paiement des travaux se fera par acomptes sur la base des situations mensuelles cumulatives des travaux remises en 12 exemplaires aux Maître de l'Ouvrage ou son représentant conformément aux travaux effectués, entre le premier et le Cinq de chaque mois pour vérification et service fait .

Le maître de l'ouvrage s'acquittera, des montants des travaux dans les délais prévus par la réglementation en effectuant un mandatement au compte bancaire ouvert au nom du cocontractant.

ARTICLE 25 : AVENANTS

Le service contractant peut recourir à la conclusion d'avenants au marché conformément aux articles 135 a 139 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics.

ARTICLE 26: SOUS-TRAITANCE

Conformément aux articles 140.141.142.143 et 144 du décret présidentiel décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, il n'est pas prévu de la sous -traitance dans le cadre des travaux présent marchés.

ARTICLE 27 : CAUTIONS ET RETENUES

1- Caution de bonne exécution :

En application des articles 124, 130, 131, 132, et 133, du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics, la caution de bonne exécution de 5% du montant du marché doit être déduit au plus tard à la date à laquelle le cocontractant remet la première demande d'acompte, au niveau du trésorier communal.

En cas d'avenant, la caution doit être complétée dans les mêmes conditions.

2- Caution de garantie :

La provision constituée par l'ensemble des retenues de bonne exécution est transformée, à la réception provisoire, en retenue de garantie.

En caution de garantie dont la main -levée sera établie dans un délai d'un mois à compter de la réception définitive des travaux. Article 131 et 132 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics

3- Caution de restitution d'avances :

Pour bénéficier des avances accordées au titre du marché conformément à l'articles 110 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics . L'entreprise est tenue au préalable de présenter une caution de restitution d'avances égale à la valeur émise .Ces cautions seront libérées à l'entreprise dès que cette dernière aura remboursée toutes les avances versées .Les cautions dues au titre du marché sont la caution de restitution de l'avance forfaitaire et la caution de restitution de l'avance sur approvisionnement.

4- Restitution de la caution de garantie:

La caution de garantie citée ci- dessus sera restituée totalement conformément à l'article 134 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et

des délégations de service public, portant réglementation des marchés publics, dans un délai d'un mois à compter de la date de réception définitive des travaux.

ARTICLE 28 : EXPIRATION DU DELAI

Lorsque le délai est fixé en jours, il s'entend en jours de calendrier et il expire à la fin du dernier jour de la durée prévue.

Lorsque le délai est fixé en mois, il est compté de quantième à quantième, s'il n'existe pas de quantième correspondant dans le mois ou se termine le délai, celui-ci expire à la fin du dernier jour de ce mois.

Lorsque le dernier jour d'un délai est un jour férié ou chômé, le délai est prolongé jusqu'à la fin du premier jour ouvrable qui suit.

ARTICLE 29 : PENALITE DE RETARD

Conformément à l'article 147 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, Portant réglementation des marchés publics

En cas de retard sur le délai ou d'exécution l'exécution non conforme l'entreprise subira une pénalité calculée de la manière suivante .

$$P = \frac{M \times N}{7 D}$$

P : Montant de la pénalité
M : Montant du marché
N : Nombre de jours de retard
D : Délai d'exécution exprimé en jours ouvrables.

Toute fois le montant total des pénalités ne pourra dépasser 10% du montant initial du marché en hors taxes, augmenté le cas échéant du montant en hors taxes des avenants. Dans le cas de résiliation en raison du retard dans le délai global de l'exécution, les pénalités sont appliquées jusqu'au jour inclus de la notification de la décision de résiliation ou jusqu'au jour d'arrêt de l'exploitation de l'entreprise si la résiliation résulte d'un des cas prévus ci-dessous.

ARTICLE 30: ASSURANCES

L'Entreprise souscrira et prendra en charge les polices d'assurances selon la réglementation algérienne.

*** Assurance globale du chantier :**

Garantissant contre les risques d'effondrement en cours de travaux et durant la responsabilité décennale.

***Assurances pour les accidents de travail**

ARTICLE 31 : DROIT APPLICABLE AUX PRESTATIONS

Le partenaire cocontractant exécutera les prestations conformément au droit applicable en Algérie et prendra toutes les mesures nécessaires pour que lui-même, son personnel et ses agents ainsi que ses sous-traitants respectent le droit applicable en Algérie.

ARTICLE 32 : SUSPENSION DES PAIEMENTS

Le service contractant peut, par notification écrite, suspendre tous les paiements au partenaire cocontractant si cette dernière a failli à l'exécution de ses obligations contractuelles, y compris l'exécution des prestations, à condition que la notification de suspendre Indique la nature de ce manquement requiert de partenaire cocontractant qu'il remédie à ce manquement dans un délai qui ne saurait dépasser trente (30) jours après la date de réception par le partenaire cocontractant de la notification de suspension.

ARTICLE 33: PROPRIETE INDUSTRIELLE ET COMMERCIALE

En application de l'article 20 du Cahier des Clauses Administratives Générales, le partenaire cocontractant garantit le service contractant contre toutes les revendications concernant les fournitures ou matériaux, procédés et méthodes utilisés pour l'exécution des travaux et émanant des titulaires de brevets, licences, modèles et marques de fabrique ou de commerce, il appartient au partenaire cocontractant, le cas échéant, d'obtenir les cessions, licences ou autorisations nécessaires, et de supporter la charge des droits, redevances ou indemnités y afférents.

En cas de poursuite dirigée contre le service contractant par des tiers détenteurs de brevets ou licences utilisés par le partenaire cocontractant pour l'exécution du marché, ce dernier devra intervenir

et indemniser le service contractant de tous dommages et intérêts prononcés à leurs rencontre ainsi que des frais supportés par eux.

ARTICLE 34: RESPONSABILITE DU PARTENAIRE COCONTRACTANT

-1: Pendant l'exécution des travaux:

- a) Le partenaire cocontractant répond, suivant le marché et la loi, d'une exécution soignée, ponctuelle et sans défaut de l'ouvrage.
- b) Le partenaire cocontractant est responsable des constructions et des dispositions techniques qu'il a lui-même proposées et de l'exactitude de ses calculs.
- c) Le partenaire cocontractant est tenu d'attirer par écrit l'attention du service contractant sur les erreurs ou dangers éventuels qu'il peut déceler dans les plans et constructions qui lui sont prescrites par l'administration, sous peine d'en supporter lui-même les conséquences, à charge pour lui d'étayer ses déclarations par les justifications en rapport avec le risque invoqué.
- d) Il est de plus, seul et pleinement responsable des dommages et accidents de toutes natures qui surviendraient à son personnel et à son matériel, à des tiers ou à leur matériel du fait et à l'occasion des travaux. Sa responsabilité s'étend en particulier aux travaux exécutés en sous-traitance.
- e) Si Le partenaire cocontractant constate, dans les travaux d'autres artisans des défauts visibles, susceptibles de compromettre la bonne et ponctuelle exécution de l'ouvrage, il doit les signaler par écrit au service contractant, sous peine d'en supporter lui-même les conséquences.
- f) La responsabilité du partenaire cocontractant n'est cependant pas engagée pour les accidents ou dommages résultant des cas de force majeure, tels qu'ils sont définis à l'article 31 du présent Cahier des Prescriptions Spéciales.

ARTICLE 35 : CONDITIONS DES RECEPTIONS

Conformément de l'article 148 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public portant réglementation des marchés publics.

A l'achèvement des prestations objet du marché, le partenaire cocontractant est tenu d'informer par Ecrit le service contractant en précisant sa date. Il est alors procède aux opérations préalables la réception dont la durée est précisée dans le cahier des charges et dans le marché. Ces opérations sont sanctionnées par un procès-verbal. Au vu de ce dernier, le service contractant décide de réceptionner ou non le marché. Si le service contractant décide de ne pas prononcer la réception, il doit prendre une décision de non réception et la notifier au partenaire cocontractant. Si le service contractant décide de réceptionner le marché sans réserves, il doit en informer son partenaire cocontractant et fixer la date de réception. Il est alors procède la réception du marché. Si le service contractant décide de réceptionner le marché avec réserves, le procès-verbal de réception comportant l'ensemble des réserves accompagnées d'un délai pour leur levée, est notifié au partenaire cocontractant. Ce dernier informe par écrit le service contractant de la date laquelle seront levées les réserves. Le service contractant procède la vérification de la levée des réserves et informe son partenaire cocontractant. Le service contractant formalise la levée des réserves ou leur maintien par décision qu'il notifie son partenaire cocontractant. Dans le cas des marchés publics comportant un délai de garantie, la procédure de réception du marché est prononcée en deux phases, une réception provisoire et une réception définitive. Lorsqu'il est prévu dans le marché public, un délai partiel distinct du délai global, il peut être prévu une réception provisoire partielle des prestations qui lui correspondent. Dans ce cas, le délai de garantie commence courir compter de cette date. Toutefois, la caution ou la retenue de garantie n'est libérée qui l'expiration du délai de garantie de l'ensemble des prestations.

1- Réception provisoire

L'entreprise est tenue d'aviser le maître de l'ouvrage par lettre recommandée, dès l'achèvement des travaux. Au plus tard vingt jours après cette demande, le maître d'ouvrage notifiera à l'entreprise sa décision concernant le jour prévu pour la réception provisoire.

Lorsque le procès-verbal de réception provisoire mentionne que des omissions, malfaçon ou imperfection ont été constatées, le décompte définitif ne pourra être arrêté qu'après que l'entreprise aura satisfait à la totalité de ses obligations contractuelles.

Si le Maître de l'ouvrage estime que les travaux ne sont pas terminés, il notifiera par ordre de service son refus de prononcer la réception provisoire en motivant les raisons de ce refus. L'entreprise est tenue de terminer les travaux conformément aux clauses du marché dans les conditions qui seront précisées par cet ordre, sous peine de se voir appliquer les mesures coercitives prévues par la réglementation Algérienne en vigueur. L'entreprise remettra à cette occasion au maître de l'ouvrage, pour tous les travaux de canalisations (collecteur, tuyauterie, câble, ligne etc.) apparents ou cachés, les schémas complets de montage et ou les notices de fonctionnement ainsi que d'entretien des installations. La réception provisoire vaut transfert des ouvrages au maître de l'ouvrage avec mise en vigueur de garantie prévue à l'article ci-après.

2- Réception définitive:

Après l'expiration du délai de garantie, il sera procédé de la même manière à La réception définitive. Il sera dressé un procès - verbale de la réception définitive dans les mêmes formes que pour la réception provisoire.

ARTICLE 36 : DELAI DE GARANTIE

Le délai de garantie est fixé à douze (12) mois à compter de la date de réception provisoire. Faute par l'entreprise d'avoir mis le bâtiment et autres ouvrages en état de réception définitive à l'expiration du délai de garantie, ce délai sera prolongé jusqu'à ce que la réception définitive puisse être prononcée. A l'issue de la période de garantie des ouvrages commence la période de garantie décennale prévue à l'article 554 du code civil Algérien.

ARTICLE 37 : FORCE MAJEURE

Au cas où l'une des deux parties liées par le présent cahier des charges se trouverait dans l'impossibilité d'exécuter n'importe quel engagement découlant du cahier des charges, par suite d'une force majeure imprévisible, irrésistible et insurmontable qui est indépendant de leur volonté et qui ne donne pas lieu à la résiliation du contrat ou du marché, elle devra en informer l'autre partie par lettre recommandée dans un délai de (10) Dix jours, ceci conformément à l'article 27 (alinéa 4) du C.C.A.G.

Si la force majeure persiste au delà de (15) quinze jours le cocontractant doit en informer l'administration qui peut suivant le caractère des événements signalés, accorder un sursis de livraison.

Si le sursis de livraison ainsi accordé se trouve dépassé sans aucune amélioration n'ait été apportée, l'administration peut demander la résiliation du marché avec réparation du préjudice.

ARTICLE 38: MESURES COERCITIVES

.1- Lorsque l'entreprise ne se conforme pas aux dispositions du marché ou aux ordres de services, le maître d'ouvrage le met en demeure d'y satisfaire, dans un délai déterminé par une décision qui lui est notifié par écrit.

.2- Si l'entreprise n'a pas déféré à la mise en demeure, une mise en régie à ses frais et risque peut être ordonné où la résiliation du marché peut être décidé.

.3- La résiliation du marché peut être soit simple soit au frais et risque de l'entreprise. En cas de résiliation au frais et risque de l'entreprise, il est passé un marché avec un autre entrepreneur pour l'achèvement des travaux. Ce Marché est conclu après appel d'offre avec publicité préalable, toute fois en cas d'urgence il peut être passé un marché négocié.

.4- Les excédents de dépenses qui résultent de la régie ou du nouveau marché sont à la charge de l'entreprise. Ils sont prélevés sur les sommes qui peuvent lui être ou à défaut sur ses sûretés éventuelles, sans préjudices des droits à exercer contre lui en cas d'insuffisance. Dans le cas d'une diminution des dépenses l'entreprise ne peut en bénéficier même partiellement.

ARTICLE 39 : RESILIATION DU MARCHÉ

Le marché peut être résilié dans les conditions fixées au cahier des clauses administratives générales approuvées le 21 novembre 1964 et dans les dispositions des articles 149,150,151 et 152 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public portant réglementation des marchés publics.

1 : Résiliation unilatérale

En cas de manquement à ses obligations, l'entrepreneur est mis en demeure par le Maître de l'Ouvrage d'avoir à remplir ses engagements dans un délai qui ne peut être inférieur à dix jours.

Faute par lui de remédier à la carence qui lui est reprochée dans le délai fixé par le mis en demeure, le Maître de L'Ouvrage peut procéder unilatéralement à la résiliation du marché (Article 149 a 152 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public portant réglementation des marchés publics .Aussi le Maître de L'Ouvrage pourra prononcer la résiliation unilatérale du Marché dans les cas suivants :

- Décès - Faillite ou règlement judiciaire de l'entrepreneur (Article 37 du CCAG).
- Manquement aux obligations contractuelles par l'Entrepreneur.
- Si après signature du marché, le service contractant découvre que des informations fournies par le titulaire du marché public sont erronées, il prononce la résiliation du marché aux torts exclusifs du partenaire cocontractant.

2 : Résiliation contractuelle

En Vertu de L'Article 151 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public Il peut être procédé à la résiliation contractuelle et cela dans les conditions suivantes :

-Cessation absolue ou ajournement des travaux (Article 34 alinéa 1, 2, 3,4, 5 et 6 du CCAG).

ARTICLE 40: DECES, INCAPACITE, REDRESSEMENT JUDICIAIRE ET LIQUIDATION JUDICAIRE

.1- En cas de décès ou d'incapacité civile de l'entreprise, la résiliation du marché est prononcée, sauf si le maître d'ouvrage accepte la continuation du marché par les ayants droit ou le curateur. La résiliation prend effet à la date de décès ou d'incapacité civile. Elle n'ouvre droit, pour l'entreprise ou ses ayant droit à aucune indemnité.

.2- En cas d'incapacité physique manifeste et durable de l'entreprise le marché peut être résilié sans que l'entreprise puisse prétendre à une indemnité.

.3- En cas de règlement judiciaire ou de liquidation judiciaire, le marché peut être résilié dans les conditions prévues par la loi.

.4- En cas de fraude, d'abandons de chantier, ou de tromperie grave et dûment constatée sur la qualité des matériaux ou la qualité d'exécution des travaux.

ARTICLE 41: REGLEMENT DES LITIGES

Conformément au les articles 153.154 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public. Les litiges nés à l'occasion de l'exécution du marché sont réglés dans le cadre des dispositions législatives et réglementaires en vigueur. Sans préjudice de l'application des dispositions de l'alinéa ci-dessus, le service contractant doit, néanmoins, rechercher une solution amiable aux litiges nés de l'exécution de ce marché chaque fois que cette solution permet de retrouver un équilibre des charges incombant à chacune des parties ; D'aboutir à une réalisation plus rapide de l'objet du marché ; d'obtenir un règlement définitif plus rapide et moins onéreux. En cas de désaccord, le litige est soumis à l'examen du comité de règlement amiable des litiges compétent, institué en vertu des dispositions de l'article 154 ci-après, conformément aux conditions prévues à l'article 155. Décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public Le service contractant doit prévoir dans le cahier des charges, le recours au présent dispositif de règlement à l'amiable des litiges, avant toute action en justice. Le comité doit rechercher des éléments de droit ou défaut pour trouver une solution amiable et équitable, dans les conditions précitées, aux litiges nés de l'exécution des marchés, qui lui sont soumis. Les membres du comité ne doivent pas avoir participé à la procédure de passation, de contrôle ou d'exécution du marché public considéré.

Le recours par les services contractants, dans le cadre du règlement des litiges nés de l'exécution des marchés publics conclus avec des partenaires cocontractants étrangers, à une instance arbitrale internationale, est soumis, sur proposition du ministre concerné, à l'accord préalable pris en réunion du Gouvernement.

Cette décision s'impose au service contractant, nonobstant l'absence de visa de l'organe de contrôle externe a priori, dans les conditions définies par les dispositions du décret N° 91-314 du 07 septembre 1991 relatif a la procédure de réquisition des comptables publics par les ordonnateurs.

Le comité de règlement amiable des litiges de wilaya est compétent pour l'examen des litiges de la wilaya.

Au défaut d'un règlement à l'amiable les litiges éventuels seront portés devant la juridiction compétente du lieu de la signature du marché à savoir **Le Tribunal administrative de Relizane** conformément à l'article 800 de la loi 08/09 du 25/02/2008 du code des procédures civiles et administratives

ARTICLE 42 : LE COMITE DE REGLEMENT AMIABLE DES LITIGES

Conformément au les articles 154 décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Le comité de règlement amiable des litiges de wilaya est compétent pour l'examen des litiges de la wilaya, des communes et des établissements publics locaux en relevant ainsi que des services déconcentrés de l'état. Le comité est composé comme suit : un représentant du wali, président ; un représentant du service contractant ; un représentant de la direction technique de wilaya, en relation avec l'objet du litige ; un représentant du comptable public assignataire. Les membres du comité choisis en raison de leurs compétences dans le domaine considéré, sont désignés par décision du responsable de l'institution publique, du ministre ou du wali concerné.

Le président du comité peut faire appel, titre consultatif, toute compétence de nature éclairer ses Travaux.

Le président du comité désigne un rapporteur parmi les membres du comité. Le secrétariat du comité est placé auprès de son président.

ARTICLE 43: ENTREE EN VIGUEUR DU MARCHÉ

Le marché prendra effet après :

- Visa par les organes de contrôle à priori compétent
- La signature du marché par les deux (2) parties contractantes et son approbation par l'autorité compétente.
- La notification de l'ODS par le maître de l'ouvrage au cocontractant.

ARTICLE 44: DISPOSITION DES MOYENS MATERIELS DU PROJET

L'entreprise doit mettre à la disposition de l'administration les moyens matériels du projet en question en cas de nécessité.

ARTICLE 45 : CLAUSES DE PRINCIPES

Toute clause insérée dans le présent cahier de prescription spécial (CPS) et qui serait contraire aux dispositions législatives et réglementaires est nulle et de nul effet.

Fait àLe

LE CO-CONTRACTANT

CAHIER DES PRESCRIPTIONS

COMMUNES C P C

III - CAHIER DES PRESCRIPTIONS COMMUNES

C P C

ARTICLE 01 : DECOMPTE DE DELAIS

1- Point de départ du délai

Tout délai imparti dans le marché au maître d'ouvrage, au maître d'œuvre ou à l'entreprise commence à courir le lendemain du jour où s'est produit le fait qui sert de point de départ à ce délai.

2- Expiration du délai :

Lorsque le délai est fixé en jours, il s'entend en jours de calendrier et il expire à la fin du dernier jour de la durée prévue. Lorsque le délai est fixé en mois, il est compté de quantième à quantième, s'il n'existe pas de quantième correspondant dans le mois ou se termine le délai, celui-ci expire à la fin du dernier jour de ce mois. Lorsque le dernier jour d'un délai est un jour férié ou chômé, le délai est prolongé jusqu'à la fin du premier jour ouvrable qui suit.

ARTICLE 02 : COMPOSITION DES PRIX UNITAIRES

Les prix unitaires du bordereau constituent pour chaque nature d'ouvrage des prix forfaitaires comprenant toutes dépenses de fourniture et d'installation matériel et matériaux, main d'œuvre, engins mécaniques, frais généraux, risques, bénéfices, charges sociales, impôts et charges diverses, et toutes sujétions qu'elles soient résultantes de l'exécution du marché, y compris les conditions de transport et toutes les dépenses annexées. En dehors des cas prévus par les articles du présent cahier des clauses administratives, l'entreprise ne peut sous aucun prétexte revenir sur les prix qui ont été consentis par lui. (**article 42 du CCAG 21/11/1964**).

ARTICLE 03 : METRE DES OUVRAGES

Le mètre est une opération matérielle pour établir les quantités réellement exécutées, l'attachement est le document qui en résulte. Des métrés contradictoires concernant les prestations exécutées ou les circonstances de leur exécution sont faites sur la demande, soit de l'entreprise, soit du maître d'œuvre soit du maître de l'ouvrage. Les métrés contradictoires faits pour la sauvegarde des droits éventuels de l'une ou l'autre des parties ne préjugent pas l'existence de ces droits, elles ne peuvent porter sur l'appréciation de responsabilités. Lorsque la demande est présentée par l'une des parties, l'autre partie fixe la date des constatations. Cette date doit intervenir au plus tard (10) jours après celle de la demande. Les métrés contradictoires donnent lieu à la rédaction d'un constat dressé et signé sur le champ par les deux parties. Si l'une des parties refuse de signer ce constat ou ne signe qu'avec des réserves. Il doit dans les dix (10) jours qui suivent. Préciser par écrit ses observations ou réserves à l'autre partie. Si celle qui refuse de signer, dûment convoquer en temps utiles n'est pas présente ou représentée aux constatations. Elle est réputée accepter sans réserve le constat qui en résulte.

ARTICLE 04 : ATTACHEMENTS

Les attachements devront être établis par l'entreprise et soumis à la vérification du maître de l'œuvre.

L'entreprise devra sous sa responsabilité faire connaître en temps utile et avant qu'ils ne soient cachés, les ouvrages et fournitures dont les quantités et qualités ne pourraient pas être constatés ultérieurement. A défaut et sauf preuve contraire fournie par lui et à ses frais, il n'est pas fondé à contester la décision du maître d'œuvres relatives à ces prestations.

Pour tous les travaux comportant des canalisations (collecteurs tuyauteries, câbles, lignes etc...) Appareils ou cachés, l'entreprise devra joindre aux mémoires, schémas complets plans de montage, notice de fonctionnement et l'entretien de ses installations (plan de recollement).

ARTICLE 05 : DESSINS D'EXECUTION

L'entreprise ne pourra commencer aucun ouvrage avant d'avoir les dessins d'exécution technique de normalisation dûment approuvés ; il devra signaler par écrit au maître de l'ouvrage et maître d'œuvre, et avant l'exécution des travaux, toutes les erreurs ou non concordance entre les plans. Dans le cas où ces dispositions ne seraient pas respectées, sa responsabilité ne saurait être dérogée.

ARTICLE 06 : PLANS D'EXECUTION

Le maître de l'ouvrage doit remettre sans retard à l'entreprise tous les documents graphiques et écrits nécessaires à l'exécution des travaux.

Avant l'exécution des travaux, l'entreprise devra signaler par écrit au maître de l'ouvrage et au maître d'œuvre toutes les erreurs ou non concordance entre les plans.

ARTICLE 07 : PROGRAMME D'EXECUTION

1- Installation du chantier

L'opération d'installation du chantier qui consiste en la mise en place des moyens matériels, l'approvisionnement du chantier en matériaux préalablement au démarrage des travaux objet du marché en question ainsi que l'élaboration des études d'exécution y afférents, doivent être opérés dans les délais prévus dans le planning d'exécution des travaux joint au marché ,au moyen d'un procès-verbal signé par les deux parties .a défaut le service contractant se réserve le droit de résilier unilatéralement le marché aux tort exclusifs du partenaire cocontractant ,pour le non-respect des clauses contractuelles du marché , et ce sans préjudice des sanctions prévues par la législation et la réglementation en vigueur ,en la matière.

2- sanctions encourues:

Toute entreprise qui ne procéde pas a l'installation du chantier dans les délais proposés dans le planning d'exécution des travaux joint au marché encourt les sanctions suivantes ;

-l'application des pénalités de retard prévues dans le marché y affèrent ;

-le retrait provisoire et en cas de récidive le retrait définitif du certificat de qualification et de classification professionnelles.

-l'interdiction de soumissionner aux marchés publics dans les conditions et les formes fixées par le décret présidentiel n°15-247, susvisé ;

-La mise en jeu de la caution de soumission, lorsqu'elle est prévue ou de la caution de bonne exécution

3- Sécurité et hygiène de chantier

L'entreprise est tenu d'observer tous les règlements et consignes de l'autorité compétente, il doit prendre toutes les mesures d'ordre et de sécurité propre a éviter sur chantier et aux alentours des accidents tant a l'égard du personnel, qu'à l'égard des tiers.

Il assure notamment l'éclairage et le gardiennage de ses chantiers ainsi que leur signalisation tant intérieure qu'extérieure .Il assure également en tant que besoin la clôture de ses chantiers.

Il doit prendre toutes les précautions nécessaires pour éviter que les travaux ne causent un danger aux tiers, notamment pour la circulation publique si celle-ci n'a pas été déviée.

Les points de passage dangereux, le long et à la traversée des voies de communication doivent être protégés par des gardes de corps provisoires ou par tout autre dispositif approprié, ils doivent être éclairés, maintenus propres et au besoin gardé.

L'entreprise doit prendre des dispositions utiles pour assurer l'hygiène des installations de chantier destinées au personnel, notamment par l'établissement des réseaux de voirie, alimentation en eau potable et d'assainissement. Toutes les mesures d'ordre, de sécurité et d'hygiène prescrites ci-dessus sont à la charge de l'entreprise.

ARTICLE 08 : PROVENANCE DES MATERIAUX ET PRODUITS

Les matériaux et produits fabriqués nécessaires a l'exécution des travaux devront obligatoirement provenir de l'industrie, chaque fois que celle- ci sera en mesure d'y satisfaire dans les conditions technique Fixé au marché. En cas ou le marché algérien ne peut satisfaire les besoins, ils pourront être importé de l'étranger. Leur approvisionnement incombe à l'entreprise. Les caractéristiques techniques des matériaux, produits et équipements fournis par l'entreprise doivent être scrupuleusement conforme au descriptif. Lorsque leur provenance est fixée dans le marché, l'entreprise ne peut la modifier que si le maître d'œuvre l'y autorise par écrit. Les prix correspondants ne sont modifiés que si l'autorisation accordée précise que la substitution donne lieu à l'application de nouveaux prix. A défaut de stipulation caractéristique et technique du dit marche concernant certain matériaux produit et équipement prévu pour la réalisation du projet, l'entreprise devra avant toute utilisation sollicite l'avis du maître d'œuvre et obtenir l'autorisation expresse du maître d'ouvrage.

ARTICLE 09 : LIEUX D'EXTRACTION OU D'EMPRUNT DES MATERIAUX

Lorsque le marché fixe les lieux d'extraction ou d'emprunt des matériaux et qu'au cours des travaux les gisements se révèle insuffisants en qualité ou en quantité, l'entreprise doit en aviser à temps le maître d'œuvre, ce dernier désigne alors sur proposition éventuel de l'entreprise de nouveau lieux d'extraction ou d'emprunt. La substitution peut donner lieu à l'application d'un nouveau prix établi suivant les modalités prévues à l'article 20 du présent CCAG.

ARTICLE 10: QUALITE DES MATERIAUX ET PRODUITS - APPLICATION DES NORMES

1- les équipements produits et matériaux de construction doivent être conformes au stipulation du marché et à la prescription des normes algériennes ou à défaut françaises. Pour les

matériaux produits et équipement d'origine étrangère, le maître d'œuvre peut accepter des différences de détail par rapport aux prescriptions des normes précitées, il précise alors les conditions de réception de ces matériaux, produit et équipements.

2- L'entreprise ne peut utiliser des matériaux produits et équipements d'une qualité différente de celle qui est fixée par le marché que si le maître d'œuvre l'autorise par écrit. Les prix correspondants ne sont modifiés que si l'autorisation accordée précise que la substitution donne lieu à l'application de nouveaux prix.

3- l'entreprise est tenue de fournir des catalogues et échantillons d'équipement et de matériaux prévus au descriptif qui lui seraient demandés par le maître d'œuvre. Ils seront entreposés par l'entreprise dans la zone spéciale annexée au bureau de chantier salle de réunion. Aucune commande de matériel ne pourra être passée par l'entreprise sans avis et acceptation par le maître de l'œuvre.

ARTICLE 11: VERIFICATION QUALITATIVE DES MATERIAUX ET PRODUITS

1- les matériaux produits et composants de construction sont soumis, pour leur vérification qualitative à des essais et épreuves conformément aux stipulations du marché et aux prescriptions des normes concernées. A défaut d'indication dans les marchés ou dans les normes des modes opératoires à utiliser, ceux-ci font l'objet de proposition de l'entreprise soumise à l'approbation du maître d'œuvre.

2- l'entreprise entrepose les matériaux produits et composants de construction de matières a faciliter les vérifications prévues .il prend toute mesure utile pour que les matériaux produits et composants puissent être facilement distingués selon s'ils sont en attente de vérification ou accepter ou refuser ceux qui sont refuser doivent être enlever rapidement du chantier.

3- les vérifications sont faites suivant les décisions du maître d'œuvre soit sur le chantier soit dans les usines, magasins ou carrière de l'entreprise ou des fournisseurs. Elles sont exécutées par le maître d'œuvre ou par un laboratoire ou un organisme de contrôle. Dans le cas où le maître d'œuvre ou son préposé effectuerait personnellement les essais, l'entreprise met à sa disposition le matériel nécessaire mais il n'a la charge d'aucune rémunération du maître d'œuvre ou de son préposé.

Les vérifications effectués par un laboratoire ou organisme de contrôle sont faite à la diligence et a la charge de l'entreprise. Ce dernier adresse au maître d'œuvre les certificats constatant les résultats des vérifications faites. Au vu de ces certificats, le maître d'œuvre décide si les matériaux produits et composants de construction peuvent ou non être utilisés.

4- Si les résultats de vérifications prévus dans le marché ou par les normes de matériaux produits et composants de construction ne permettent pas l'acceptation de cette fourniture, l'entreprise peut effectuer avec l'accord du maître d'œuvre des vérifications supplémentaires pour permettre d'accepter éventuellement tout ou partie de la fourniture avec ou sans réfaction sur le prix, les dépenses correspondant a ces dernières vérifications sont à la charge de l'entreprise.

-5l'entreprise est tenu de fournir à ses frais tous les échantillons nécessaires pour les vérifications.

ARTICLE 12 : IMPLANTATION DES OUVRAGES ET PIQUETAGE

-1 **Implantation Des Ouvrages** : le plan général d'implantation des ouvrages est un plan orienté qui précise la position des ouvrages en planimétrie et en altimétrie par rapport a des repères fixes .Ce plan est notifié à l'entreprise par ordre de service dans les 8 jours suivants la notification du marché ou si l'ordre de service prescrivant le commencement des travaux et postérieure a celle-ci et au plus tard en même temps que cet ordre.

-2 **Piquetage**: le piquetage général consiste à reporter sur le terrain la position des ouvrages définis par le plan général d'implantation au moyen de piquets solidement fixés dans le sol.

Le piquetage général est effectué par l'entreprise à ses frais et vérifié contradictoirement par le maître d'œuvre. Si des ouvrages souterrains ou enterrés non repéré par le piquetage spécial sont découvert en cours d'exécution des travaux, l'entreprise en informe par écrit le maître d'œuvre. Il est alors procédé contradictoirement à leur relevé. L'entreprise doit en outre surseoir aux travaux adjacents jusqu'à décision du maître d'œuvre prise alors par ordre de service sur les mesures à prendre.

-3**Procès verbaux de piquetage / conservation de piquets** : le piquetage étant effectué après la passation du marché ,un procès-verbal de l'opération sera dressé contradictoirement par le maître d'œuvre , le maître de l'ouvrage et l' entrepreneur . L'entreprise est tenue de veiller à la conservation des piquets et de les rétablir ou de les remplacer en cas de besoins.

-4 **Piquetage complémentaire** : lors de l'exécution des travaux l'entreprise est tenu de compléter le piquetage par autant de piquets qu'il est nécessaire. Les piquets places au titre d'un piquetage complémentaire doivent pouvoir être distingués de ceux qui ont été placés au titre du

piquetage initial. L'entreprise est seul responsable du piquetage complémentaire même s'il y a vérification faite par le maître d'œuvre.

ARTICLE 13: ALIMENTATION DU CHANTIER

L'entrepreneur fera établir à sa charge les branchements, canalisations et accessoires nécessaires pour l'alimentation du chantier en eau, électricité, et téléphone. Les sources d'eau ainsi que les tableaux alimentés en énergie électriques seront implantés sur le plan d'installation de chantier à proximité des bâtiments.

ARTICLE 14: SIGNALISATION DU CHANTIER

L'Entrepreneur sera tenu de signaler à ces frais, le chantier par des pancartes d'informations comportant toutes les indications exigées par la réglementation en vigueur.

Il sera tenu responsable des accidents dus à une mauvaise signalisation diurne et nocturne.

ARTICLE 15: MESURE D'ORDRE ET DE SECURITE

Le Maître d'ouvrage assistera à l'entrepreneur à obtenir préalablement à tout commencement d'exécution les autorisations administratives nécessaires qui devront être produites en temps voulu. Leur conservation incombe à l'entrepreneur.

L'entrepreneur devra prendre toutes mesures d'ordre de sécurité et de précautions propres à prévenir les dommages et accidents tant sur la voie publique et à l'intérieur du chantier.

En résumé, l'entrepreneur restera responsable des dommages et accidents résultants de l'exécution dont la réparation restera à sa charge.

L'entrepreneur devra prendre toutes les mesures voulues pour assurer à son personnel condition de sécurité dans son travail.

ARTICLE 16 : PROTECTION DU CHANTIER

L'entreprise doit faire garantir ses matériaux, installations, outillages et ouvrages des dégradations qu'ils pourraient subir notamment du fait des intempéries.

il n'est dû à l'entrepreneur aucune indemnité en raison des pertes, avaries ou dommages occasionnés par négligence, imprévoyances, défauts de moyens ou fausse manœuvre ainsi que les vols de matériels ou de matériaux dont il serait victime de jour ou de nuit.

L'Entrepreneur doit réaliser à sa charge une clôture de chantier avec des matériaux sans défauts d'esthétique, non polluants et sans risques.

ARTICLE 17 : PRESENCE DE L'ENTREPRISE SUR CHANTIER

L'entreprise est tenue d'avoir en permanence sur le chantier à partir du moment où elle a commencé les travaux, un chef de chantier ou un responsable qualifié, habilité à recevoir les instructions du Maître de l'ouvrage ou son représentant et à suivre leur bonne exécution.

L'entreprise sera tenue d'assister personnellement aux réunions de chantier faites par le maître d'œuvres.

Le Maître de l'ouvrage ou le Maître de l'œuvre ont le droit d'exiger à l'entrepreneur le changement ou le renvoi du chantier des agents, ouvriers de l'entreprise pour cause d'insubordination, in capacité ou défaut de probité.

ARTICLE 18: OCCUPATION DES LOCAUX EN CONSTRUCTION

Au cours des travaux, l'entreprise ne devra en aucun cas se servir des locaux déjà construits pour y loger le personnel de son entreprise sans accord préalable écrit du Maître de l'ouvrage ou de son représentant.

ARTICLE 19: DESIGNATION DU MAITRE DE L'ŒUVRE

L'organisme désigné par le maître de l'ouvrage pour le représenter et assurer les fonctions est le maître de l'œuvre.

ARTICLE 20: PROTECTION DE LA MAIN D'ŒUVRES

Le titulaire du Marché doit, huit (08) jours avant le début de l'exécution des travaux, faire connaître aux services de la main d'œuvre ou sont exécutés les travaux:

- * Les lieux où s'exécutent les travaux
- * Les besoins en mains d'œuvre par profession
- * Tout renseignement de nature à intéresser les chômeurs

Il doit renouveler ces indications en temps opportun toutes les fois qu'il se trouve dans l'obligation de procéder à de nouveaux embauchages notamment par suite d'extension des travaux.

Il doit embaucher les candidats présentés par le service de la main d'œuvre sauf si ceux-ci ne présentent pas les aptitudes requises. L'entrepreneur s'oblige à tenir à la disposition de la commune, de

l'administration contractante et du service de l'inspection du travail la liste nominative des salariés employés sur le chantier ou dans l'atelier. Éventuellement à leur domicile et à leur communiquer, à toute réquisition, des fiches de paie.

ARTICLE 21: MAIN D'ŒUVRE ET REGLEMENTATION DES TRAVAUX

La main d'œuvre nécessaire à l'exécution des travaux sera recrutée par l'entrepreneur, sous sa responsabilité et suivant les règlements en vigueur et notamment les articles 14 et 16 du C.C.A.G.

L'entrepreneur devra faire respecter la législation en vigueur relative à la réglementation du travail et des salaires en Algérie notamment.

ARTICLE 22: SUIVI DES TRAVAUX ET CAHIER DE CHANTIER

Les rendez-vous de chantier seront hebdomadaires et tenus à jour et aux heures fixes.

L'entrepreneur devra y être représenté par une personne qualifiée et habilitée à prendre toutes les décisions qui se révéleraient nécessaires dès le jour de son entrée en action sur le chantier.

A l'issue de ses rendez-vous de chantier, des procès-verbaux de réunion seront dressés par le Maître de l'ouvrage qui en donnera lecture avant la signature par l'Entrepreneur et les intéressés.

Les procès-verbaux deviendront contractuels étant entendu par ailleurs que l'entrepreneur absent sera réputé d'accord sur les décisions prises au court du rendez-vous de chantier.

Le cahier de chantier sera à la disposition de l'entrepreneur ou des travailleurs sur lequel toutes les observations ou questions seront contresignées. Ce cahier sera lu et signé par les intéressés à chaque fin de semaine

L'Entrepreneur doit prévoir pour les besoins du Maître de l'ouvrage et du Maître D'œuvre un local convenable. Ce local devra pouvoir permettre le déroulement des réunions de chantier.

ARTICLE 23: CONTROLE TECHNIQUE

L'entreprise sera soumise au contrôle technique de laboratoire pour tous les travaux.

Pendant toute la durée des travaux, les agents de contrôle auront libre accès au chantier et pourront prélever aussi souvent que nécessaire pour examen et analyse, les échantillons de matériaux mis en œuvres. Ils vérifieront que les travaux sont réalisés conformément aux normes techniques.

ARTICLE 24: DOMICILIATION DE L'ENTREPRISE

Toutes les notifications relatives à l'entreprise, elles lui seront faites à l'adresse suivante :

.....
.....

ARTICLE 25 : DEGRADATIONS CAUSES AUX VOIES PUBLIQUES

Si à l'occasion des travaux, des contributions ou réparations sont dues pour des dégradations causées aux voies publiques par des transports routiers ou des circulations d'engins exceptionnels, la charge est à l'entreprise.

ARTICLE 26 : DATE ET LIEU DE SIGNATURE

.....
.....

Fait àLe

LE CO-CONTRACTANT

CAHIER DES PRESCRIPTIONS

TECHNIQUES C P T

IV – CAHIER DES PRESCRIPTIONS TECHNIQUES C P T

ARTICLE 01 : Décapage et réglage de la plate-forme y compris arrosage, compactage et toutes sujétions :

Cette tâche consiste : L'utilisation d'un engin mécanique (Niveleuse..) de décaper et régler la plate-forme après déblaiement y compris le compactage et l'arrosage à l'aide d'un compacteur pneumatique et cylindrique et toute sujétion de bonne exécution.

Ce prix rémunère le mètre carré (M²) qui s'applique au décapage et réglage de la plate -forme, le transport des terres à la décharge, l'arrosage et le compactage et toutes sujétions de bonne exécution.

ARTICLE 02: Rechargement en matériaux nobles (TUF) y compris réglage de la plate-forme :

Cette tâche consiste un rechargement en matériaux nobles (TUF) sur 20 cm d'épaisseur suivi d'une opération de nivellement à l'aide d'une niveleuse et d'un bon arrosage et compactage jusqu'à 95% de l'optimum Proctor modifié (OPM) et toutes sujétions de bonne exécution

Ce prix rémunère en Mètre Cube (M³)

ARTICLE 03 : F/ Construction de gabion y compris fouille et remblais et toutes sujétions: Cette tâche consiste : à la construction de gabions pour protection d'un ouvrage, il doit comprendre :

Grillage : les gabions doivent être de formes normalisés (caisses), Les parois des gabions seront impérativement constituées de fil d'acier à mailles hexagonales à double torsion, les grillages à simple torsion ne seront pas autorisés.

Les dimensions des mailles pourront être de 100 x 120 mm, 80 x 110 mm et 50 x 70 mm

On utilisera un fil d'acier galvanisé de trois (03) mm de diamètre pour le grillage, les ligatures et les tirants, et de 4,4 mm de diamètre pour les arrêtes.

La résistance du fil des gabions ne devra pas être inférieure à 40 kg/ mm².

Remplissage de pierres :

La plus petite dimension des pierres de remplissage sera au moins égale à une fois et demi (1,5) de la plus grande maille du gabion utilisé, les pierres seront constituées de rocher dur d'une densité au moins égale à 2,6 t/m³.

ARTICLE 04: Revêtement en béton bitumineux ep 06 cm y compris imprégnation en cut-back (0/1) sablé au gravier 3/8, couche d'accrochage, réparation des sections dégradées et toutes sujétions:

Cette tâche consiste au:

1- Après la réception géométrique et le contrôle rigoureux de surfacage de la couche de base maintenue humidifiée, compactée et protégée de la circulation. Il sera procédé à l'imprégnation par répardage homogène assurant des densités régulières et uniformément réparties de cut-back 0/1 à raison de 1,0 kg/m² sur une surface propre. Aussitôt terminées les surfaces traitées seront protégées, interdites à toute circulation et constamment surveillées.

Cette tache doit être suivie d'une opération de sablage au gravier 3/8 et toutes sujétions de bonne exécution.

2- La mise en œuvre des enrobés devra être effectuée, sauf ordre contraire du responsable de chantier, entre le 15 mars et le 15 octobre, d'une part pour que la mise en oeuvre s'effectue dans des conditions météorologiques convenables et d'autre part pour que les enrobés aient subi un mûrissement et une fermeture de surface apportée par le trafic, avant d'éprouver les rigueurs de l'hiver.

06.1- LA COMPOSITION DES ENROBES BITUMINEUX A CHAUD:

L'Entreprise est tenue de soumettre au Maître de l'Ouvrage avant le début des travaux la composition de chaque type d'enrobé qu'elle doit mettre en oeuvre sur base d'une étude réalisée par le laboratoire avec les matériaux qui seront réellement utilisés sur chantier.

GRANULOMÉTRIE DU MÉLANGE:

Les bétons bitumineux 0/14 semi-grenus destinés aux couches de roulement (dont l'épaisseur minimale de mise en oeuvre en tout point est de 5.5 cm) et les graves-bitume 0/20 destinées aux couches de base (dont l'épaisseur minimale de mise en oeuvre en tout point est de 10 cm) sont reconstitués à partir des fractions granulométriques suivantes :

0/3-3/8-8/14 pour BB 0/14 ;

0/3-3/8-8/14-14/20 pour GB 0/20.

La composition granulométrique du mélange devra être, selon le type d'enrobé, à l'intérieur des fourchettes données dans le tableau 5 :

Tableau 5 : composition granulométrique du mélange

TAMISAT	BB 0/14 (%) Semi-grenu	GB 0/20 (%)
20	—	85-100
14	94-100	—
10	72-80	65-75
6,3	50-66	45-60
2	28-40	25-40
0,08	7-10	6-9

TENEUR EN LIANT:

Les teneurs en liant sont indiquées au tableau 6 qui suit en fonction du type d'enrobés, de leur teneur en filler, de la nature des granulats (matériaux absorbants, p.ex. calcaires, ou matériaux compacts, p.ex. quartzites). Elles sont exprimées en pour-cent poids par rapport au poids total de l'enrobé.

Tableau 6 : Teneur en liant

Type d'enrober	BB 0/14	GB 0/20
Teneur en filler %	6-10	6-9
Teneur en liant %		
a) agrégats absorbants	6,4-6,8	5,0 – 5,4
b) agrégats compacts	5,6-6,0	4,5 – 5,0

Les valeurs usuelles du module de richesse sont données, selon le type d'enrobé, dans le tableau 7 :

Tableau 7 : module de richesse

Types d'enrobé	Module de richesse			
BB 0/14	3.45	3.60	3.75	3.90
GB 0/20	2.45	2.60	2.75	2.90

TENEUR EN FILLER D'APPORT:

La teneur en filler à retenir pour le chantier sera choisie telle que la teneur en fines du mélange soit comprise entre six (7 %) et dix (10 %) pour cent pour le béton bitumineux et entre six (6 %) et neuf (9 %) pour cent pour la grave bitume.

6.2- CARACTERISTIQUES DES ENROBES:

Les enrobés bitumineux devront satisfaire aux conditions suivantes:

Tableau 8 : performances des enrobés

Désignation	BB 0/14		GB 0/20	
	Min	Max	Min	Max
% Vides	3	5	4	6
Stabilité MARSHALL (Sm) (KN)	10,5	—	10,5	—
Fluage MARSHALL (mm)	—	4	—	4
Tenue à l'eau s/Sm	PL-MJA < 150	> 0,70	> 0,6	
	PL-MJA ≥ 150	> 0,75	> 0,65	
Compacité (%)	92 à 98		88 à 96	

6.3- FABRICATION DES ENROBES BITUMINEUX:

Les enrobés bitumineux sont fabriqués dans une centrale d'enrobage continue ou discontinue, qui permet de produire régulièrement des enrobés dans les limites prescrites de granulation et de teneur en liant et des prescriptions de chauffage préconisées par le présent cahier de charges.

La centrale proposée par l'Entreprise sera soumise à l'agrément du Maître de l'Ouvrage. Elle devra avoir un débit normal d'au moins 100 T/H pour une teneur en eau de granulats de 0,5%. L'Entrepreneur indiquera au Maître d'œuvre les réglages qu'il entend adopter. Les réglages doivent assurer le bon fonctionnement individuel de chacun des organes essentiels de la centrale. Ils doivent garantir la fiabilité de l'ensemble et plus particulièrement des systèmes de contrôle-régulation et d'alarme. La température et la durée de malaxage sont adaptées de manière à obtenir un produit final homogène complètement enrobé et sec (teneur en eau inférieure à 0,5 % en masse). A la sortie de la centrale, la température du mélange est comprise entre 150 et 175 °C si le liant est un bitume 40/50, entre 145 et 170 °C s'il s'agit de bitume 60/70 et, pour les autres liants, dans l'intervalle de température fixé par le fabricant.

Les trémies doseuses sont disposées de façon à séparer les classes et catégories de granulats. Le cloisonnement entre elles est réalisé de façon qu'au chargement, aucun mélange de granulats ne soit possible. L'ouverture de remplissage des trémies est équipée d'une grille à maille de dix centimètres.

Le sécheur doit permettre d'abaisser la teneur en eau des granulats à une valeur inférieure à 0,50% tout en portant le granulat à une température maximale fixée par le chauffage du liant. Toute précaution doit être prise pour que cette température ne soit pas dépassée afin d'éviter tout risque de brûlage.

A cet effet, la centrale doit être munie d'un appareil de mesure placé entre la sortie du sécheur et l'entrée du malaxeur et indiquant la température du granulat.

Le dépoussiérage normal des gaz évacués par la cheminée sera assuré par un appareil associé au poste d'enrobage (Dépoussiéreur primaire à 2 étages avec multi-cycles ou appareil équivalent).

Les fillers sera stockés en silos munis de dispositifs d'alimentation, d'extraction et de dosage appropriés. Les fillers introduits dans les enrobés sont constitués par 2/3 au moins de fillers d'apport et par 1/3 au plus de fillers de récupération.

L'Entrepreneur est garant du bon fonctionnement de la centrale d'enrobage qu'il aura choisie. S'il le juge utile, le Maître d'œuvre s'assurera du bon fonctionnement de la centrale d'enrobage, à l'aide de contrôles effectués pour son compte par un laboratoire qu'il aura agréé.

6.4- TRANSPORT DES BETONS BITUMINEUX :

Le transport des enrobés de la centrale au chantier s'effectue dans des véhicules à bennes métalliques préalablement nettoyés de tous corps étrangers pouvant détériorer l'enrobé.

L'intérieur des bennes doit être lubrifié légèrement au moyen d'huiles anti-collage. L'utilisation de produits susceptibles de dissoudre le liant ou de se mélanger à lui (fuel, gazole, sable, etc...) est formellement interdite.

A la centrale d'enrobage toutes les précautions utiles sont prises pour qu'il n'y ait pas de ségrégation au chargement des véhicules.

Les camions affectés au transport des enrobés, qu'ils fassent partie du parc de l'entreprise ou qu'ils soient loués, doivent être compatibles avec le travail qui leur est demandé. En particulier, la hauteur du fond de la benne et le porte-à-faux seront tels qu'en aucun cas il n'y ait contact entre la benne et la trémie du finisseur.

Les camions doivent obligatoirement être munis d'une bâche de dimensions suffisantes pour couvrir tout l'enrobé, ralentir le refroidissement et le protéger contre les intempéries. Quelles que soient la distance et les conditions de transports, cette bâche doit obligatoirement être mise

en place dès la fin du chargement et doit y demeurer jusqu'à vidange de la benne dans la trémie du finisseur.

Avec les finisseurs actuels, cette condition impose que la hauteur du fond de la benne en position du déchargement (benne levée) soit au minimum 0,65 m, et que le porte-à-faux soit au maximum de 1,80 m.

La vidange des camions dans la trémie du finisseur doit être complète. Les enrobés tombés sur la chaussée à l'ouverture des portes de la benne, ou au cours de toute manœuvre du camion ou du finisseur, seront repris à la pelle et chargés dans la trémie du finisseur.

L'approche des camions contre le finisseur sera faite sans percussion; en fait, il conviendra que dans la dernière phase de la manœuvre, ce soit le finisseur qui s'approche du camion, celui-ci étant au point mort.

Le surveillant peut refuser tout camion dont la capacité, les dimensions, la vitesse ou l'état entravent la marche normale des travaux.

6.5- PREPARATION DES SURFACES A REVETIR :

BALAYAGE:

Immédiatement avant la mise en place de l'enrobé, l'entrepreneur procédera au balayage et au nettoyage de la surface à revêtir qui devra être parfaitement propre et exempte de toute trace de saleté et de déchets.

COUCHE D'ACCROCHAGE:

Une couche d'accrochage à l'émulsion de bitume, à raison de 400 à 600 grammes par mètre carré (400 à 600 g/m²) de bitume résiduel, sera systématiquement réalisée. Le dosage est fonction de la nature et de la texture des couches à coller, il faut éviter les surdosages qui, créant des zones de possibilité de glissement, qui iraient à l'encontre du but recherché.

Le liant d'accrochage est appliqué au moment de l'exécution du tapis de béton bitumineux uniformément à l'aide d'une rampe ou à la lance. Le répandage de l'émulsion s'effectue en avant du finisseur, mais une distance maximal n'excédant pas 100 mètres.

L'enrobé ne doit être répandu qu'après rupture effective de l'émulsion d'accrochage. En aucun cas, cette couche d'accrochage sera sablée et l'entrepreneur sera tenu de balayer la surface de la chaussée avant de la répandre.

6.6- MISE EN OEUVRE DES BETONS BITUMINEUX:

La mise en œuvre du béton bitumineux ne pourra démarrer et sur ordre de service que si les conditions suivantes sont remplies:

les agrégats nécessaires à la fabrication d'une quantité de béton bitumineux au moins équivalente à 30% des quantités nécessaires pour la mise en œuvre aux cadences maximales prévues sur le chantier, tel qu'il résulte du planning de travaux agréé par le Maître de l'Ouvrage.

La formulation doit avoir reçu l'accord de Maître de l'Ouvrage.

En cas de modification des agrégats en nature ou origine, une étude de formulation avec les nouveaux agrégats doit être présentée en temps utile au Maître de l'Ouvrage. A défaut l'autorisation de poursuivre la mise en œuvre du béton bitumineux sera retirée à l'entrepreneur. L'entreprise devra montrer au Maître de l'Ouvrage que son matériel d'application est apte à réaliser des revêtements en enrobé bitumineux conformes aux exigences.

A cette fin l'entrepreneur exécutera pour la formulation d'enrobé proposée, une planche d'essais de mise en œuvre longue de 200 mètres. Cette planche sera réalisée dans des conditions identiques à celles des travaux du marché concerné, en présence du Maître de l'Ouvrage, de son laboratoire et de l'entrepreneur. La localisation de la planche d'essais sera choisie par le Maître de l'Ouvrage.

Les différents tests de mise en œuvre devront être effectués dans un délai de 15 jours après la demande formulée par le Maître de l'Ouvrage. Suite à cela le Maître de l'Ouvrage accordera ou non son agrément, pour la formule des revêtements hydrocarbonés, à l'équipe devant être chargée des travaux concernés.

Il est interdit de surchauffer un enrobé pour compenser le refroidissement causé par le transport, quelle qu'en soit la durée. La diminution de température des enrobés entre le malaxage et le moment de la mise en place sur le chantier ne doit pas excéder 15 °C.

RÉPANDAGE:

Les couches seront mises en œuvre par guidage (optique, électronique ou autre) et par calage en nivellement.

Le réglage de l'épaisseur moyenne sera fait sur des longueurs de bande de répandage correspondant à des groupes de trois camions successifs. Le rapport de la boîte de vitesse est choisi de telle sorte que les arrêts de répandage soient réduits au minimum. Pour un pré compactage optimale de l'enrobé, la vitesse maximale du finisseur est de 4 mètres/minute. En cas d'arrêt momentané du finisseur, les organes de pré compactage seront arrêtés. Si un arrêt ne peut être évité et s'il dure plus de 15 minutes, le finisseur avance pour permettre le compactage des enrobés déjà posé et un joint transversal est confectionné.

Toute intervention manuelle derrière le finisseur doit être réduite au minimum. Les manques de matériaux sur la couche répandue seront compensés par apport à la pelle d'enrobé frais avant tout compactage.

L'enrobé est répandu à une température comprise entre 140° et 160° C. La température de répandage ne devra en aucun cas descendre au-dessous de 130°C.

En cas de pluie ou de température atmosphérique inférieure à 5°C, la mise en oeuvre sera arrêtée.

JOINT LONGITUDINAL:

Il est important de faire alterner les bandes d'enrobé bitumineux de façon à éviter de construire un joint froid.

Avant l'exécution d'une nouvelle bande, le flanc du joint longitudinal de la bande adjacente sera badigeonné à l'émulsion de bitume. Le répandage de la nouvelle bande sera conduit de façon à recouvrir sur un ou deux centimètres le bord longitudinal de la bande, les enrobés en excès recouvrant la bande ancienne devront être ensuite soigneusement éliminés.

Le joint longitudinal d'une couche ne devra jamais se trouver superposé au joint longitudinal de la couche immédiatement inférieure. On adoptera le décalage maximal compatible avec les conditions de circulation, ce décalage étant au minimum de 20 cm.

Il faudra veiller à ce que le joint longitudinal de la couche de roulement se trouve au voisinage des bandes de signalisation horizontale, de façon à ne pas se trouver sous le passage normal des roues. Ils doivent être nets et parallèles à l'axe de la chaussée.

JOINTS TRANSVERSAUX:

Le bord de la bande ancienne sera coupé perpendiculairement à l'axe de la chaussée au moyen d'une scie à disque sur toute son épaisseur en enlevant une longueur de bande d'environ cinquante (50) cm;

La surface fraîche créée par cette recoupe sera badigeonnée à l'émulsion cationique, juste avant la mise en place de la nouvelle bande.

La continuité de l'épaisseur est respectée grâce à un réglage approprié de la table du finisseur. Celle-ci est chauffée et la chambre de répartition est alimentée. Après une attente de quelques minutes, qui serviront à réchauffer légèrement la surface du joint, le finisseur avance et répand l'enrobé tout en vérifiant l'épaisseur du revêtement. L'enrobé éventuellement débordé sur la partie 'froide' du joint est à évacuer.

COMPACTAGE:

Sauf accord préalable avec le Maître d'Œuvre, l'atelier de compactage sera de type "pneu en tête".

Les caractéristiques des compacteurs seront les suivantes :

Compacteurs à pneus :

Charge : 2 à 3 tonnes /roue

Pression de gonflage : 4 à 7 Bar.

cylindre à jante lisse :

charge : 8 à 10 tonnes sur deux billes.

L'enrobé bitumineux est compacté, le plus tôt possible après le répandage, en commençant par les joints et les bords du revêtement, et du bas vers le haut des pentes. Le décalage des compacteurs est réalisé au plus loin du finisseur. Cette opération doit se poursuivre jusqu'à l'obtention d'une compacité satisfaisante.

L'enrobé doit être compacté en tenant compte de la température de compactage recommandée qui ne doit jamais descendre au-dessous de 100° C.

Quelles que soient les conditions atmosphériques au moment du compactage, les compacteurs à pneumatiques seront équipés de jupes de protection des pneumatiques pour en limiter le refroidissement sous l'action du vent.

La distance entre la zone de circulation des compacteurs à pneumatiques et l'arrière du finisseur sera toujours inférieure à 30 m.

Le compactage est parachevé avec des cylindres à jantes lisses (température de l'enrobé est à environ 60°C). Il se poursuit jusqu'à ce que toutes les traces du rouleau aient disparu et qu'aucune compression ne soit encore possible. Les roues du cylindre sont propres et toujours humides pour empêcher le mélange d'y adhérer.

La vitesse de translation est adaptée au type du compacteur et est toujours assez lente pour éviter les déplacements des revêtements.

Les valeurs indicatives suivantes sont retenues :

- environ 5 km/h pour les rouleaux statiques
- environ 6 km/h pour les rouleaux pneumatiques
- environ 4 km/h pour les rouleaux vibrants tandem

OUVERTURE À LA CIRCULATION

La mise sous circulation de l'enrobé à chaud est retardée jusqu'à refroidissement complet de l'enrobé en dessous de 40 °C. Cette température est mesurée au milieu de la couche d'enrobé et pas à sa surface.

Ce prix rémunère à la tonne (T) qui s'applique à la fourniture, transport, et à la mise en œuvre du cut back (0/1) et du béton bitumineux en couche de roulement. Il comprend :

- la fourniture de matériaux concassés, destinés à la réalisation de la couche de roulement.
- le chargement et transport de ces matériaux, depuis la centrale d'enrobage, jusqu'au lieu d'emploi.
- toutes sujétions de déchargement et de stockage (protection contre les intempéries, gerbage éventuel) sur les lieux d'emploi.
- la mise en œuvre proprement dite au moyen d'engins mécaniques.
- le compactage des matériaux inclus toutes sujétions inhérentes à cette opération, compte tenu des conditions climatiques et géotechniques.
- Le réglage des matériaux suivant le profil en travers type et le profil en long.

Les quantités seront évaluées au mètre cube "en place" par application le long du tracé du profil en travers type applicable puis multiplier par la densité.

LE CO-CONTRACTANT

République Algérienne Démocratique Populaire

Wilaya de Relizane

Daira de AMMI MOUSSA

Commune de EL HASSI

BORDERAU DES PRIX UNITAIRES

**PROJET : Entretien du chemin reliant Douar Mekanine au Douar Ouled Amar
sur 03.5 km Commune EL HASSI.**

N°	Désignation des travaux	Unité	Prix Unitaire En lettre et en chiffre
01	- Décapage et réglage de la plate-forme, y compris arrosage, compactage, et toutes sujétions	M ²	
02	- Rechargement en matériaux noble (TUF) sur 20 Cm y compris réglage, arrosage, compactage et toutes sujétions.	M ³	
03	- F/ et construction de gabions y compris fouilles, remblais et toutes sujétions.	M ³	
04	- Revêtement en béton bitumineux Ep.06 y compris imprégnation en Cut-Back (0/1) sablé au gravier (3/8), couche d'accrochage, réparation des sections dégradées et toutes sujétions.	T	

Fait à le

Le soumissionnaire

(Nom qualité du signataire et cachet du cocontractant)

République Algérienne Démocratique Populaire

Wilaya de Relizane

Daira de AMMI MOUSSA

Commune de EL HASSI

DEVIS QUANTITATIF ET ESTIMATIF

**PROJET : Entretien du chemin reliant Douar Mekanine au Douar Ouled Amar
sur 03.5 km Commune EL HASSI.**

N°	Désignation des travaux	Unité	Quantité	P/U	Montant
01	- Décapage et réglage de la plate-forme, y compris arrosage, compactage, et toutes sujétions	M ²	4200		
02	- Rechargement en matériaux noble (TUF) sur 20 Cm y compris réglage, arrosage, compactage et toutes sujétions.	M ³	900		
03	- F/ et construction de gabions y compris fouilles, remblais et toutes sujétions.	M ³	170		
04	- Revêtement en béton bitumineux Ep.06 y compris imprégnation en Cut-Back (0/1) sablé au gravier (3/8), couche d'accrochage, réparation des sections dégradées et toutes sujétions.	T	2400		
				Montant HT	
				TVA 19 %	
				Montant TTC	

Arrêté le présent devis en TTC à la somme de :

Délai d'exécution :

Fait à le

Le soumissionnaire

(Nom qualité du signataire et cachet du cocontractant)

الفهرس

الفهرس

العنوان :	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة التنمية المحلية و الصفقات العمومية.....22/1	
المبحث الأول : دراسة نظرية حول التنمية المحلية.....1	
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية.....1	
المطلب الثاني : أبعاد و عوامل التنمية المحلية.....3	
المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المحلية.....6	
المبحث الثاني : ماهية الصفقات العمومية.....8	
المطلب الأول : تعريف الصفقة العمومية.....9	
المطلب الثاني : كفيات إعداد الصفقة العمومية.....13	
المطلب الثالث : إجراءات إعداد الصفقة العمومية.....19	
الفصل الثاني : دراسة ميدانية (بلدية اولاديعيش ولاية غليزان).....32/23	
المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية (PCD).....23	
المطلب الأول : طريقة تسجيلها.....23	
المطلب الثاني : مراحل انجازها.....24	
المطلب الثالث: أهدافها التنموية.....25	
المبحث الثاني : البرامج القطاعية للتنمية (PSD).....26	
المطلب الأول : طريقة تسجيلها.....26	
المطلب الثاني : مراحل انجازها.....27	

المطلب الثالث: أهدافها التنموية 27

المبحث الثالث : دراسة حالة (مراحل إجراء صفقة عمومية في إطار مشروع تنموي
ببلدية أولاد يعيش ولاية غليزان). 29

المطلب الأول : تقديم البلدية 29

المطلب الثاني : نموذج عن مشروع تنموي في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD)... 30

خاتمة..... 33

قائمة المراجع..... 34

الملاحق..... 35

ملخص المذكرة

تعد الصفقات العمومية , الأداة الإستراتيجية التي وضعها المشرع في أيدي السلطة العامة لإنجاز العمليات المالية المتعلقة بإنجاز و تسيير وتجهيز المرافق العامة , إذ أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على ضخ الأموال العامة من أجل تنشيط العجلة الإقتصادية ، وتحقيق التنمية المحلية وذلك بزيادة حجم النفقات العمومية ، ومنه فنظام الصفقات يعد الوسيلة الأمثل لاستغلال و تسيير الأموال العامة.

لقد حاولت الجزائر خلال مراحل عديدة سن ترسانة من القوانين في مجال تنظيم واعداد الصفقات العمومية آخرها المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 2015/09/16 ،الهدف منها دفع العملية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي للنهوض بالمستويات التنموية وطنيا و محليا.

Abstract

Public transactions are the strategic tool that the legislator has placed in the hands of the public authority to complete the financial operations related to the completion, management and supply of public utilities, as the Algerian economy depends mainly on the pumping of public funds in order to stimulate the economic wheel and achieve local development by increasing the volume of public expenditures. Hence, the transaction system is the best way to exploit and manage public funds

Algeria has tried, during several stages, to enact an arsenal of laws in the field of organizing and preparing public deals, the latest of which was Presidential Decree 15/247 of 16/09/2015, the aim of which is to advance the economic process by encouraging local and foreign investment to advance national and local development levels.

الكلمات المفتاحية:1/صفقة عمومية 2/تنمية محلية
3/ بلدية أولاد يعيش ولاية غليزان.